الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **١١٥**

الأربعاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ١٢٢ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٢٩ و ٣٠، المعقودتين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضاً أنه في إطار هذا البند اتخذت الجمعية العامة القرار ٣/٧٠ في جلستها العامة الـ ٣٨ المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضاً أن الجمعية العامة اتخذت، في إطار هذا البند، القرار ٦/٧٠ في جلستها العامة الـ ٤٥ المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بهذا البند، تذكر الوفود أنني في رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، وجّهت انتباه الوفود إلى طلبٍ لعقد جلسة رسمية للجمعية العامة بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي حين استفادت الجمعية العامة خلال هذه الدورة من جلستي إحاطتين إعلاميتين غير رسميتين بشأن هذه المسألة الهامة، فإنني أوافق على أن الأهمية الشاملة للأمم المتحدة والأثر المحتمل على سمعة أنشطة حفظ السلام للأمم المتحدة وما بعدها تستدعي اهتماماً مستمراً.

وفي هذا الصدد، أود أن أقترح أن تعقد الجمعية العامة مناقشة بشأن هذه المسألة في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

وإذا لم أسمع اعتراضاً، فإننا سنمضي في عملنا على هذا الأساس.

يسرني أن أعقد هذه المناقشة العامة الرسمية للجمعية العامة المكرسة لموضوع بالغ الخطورة. وتستند مناقشة اليوم على إحاطتين إعلاميتين غير رسميتين عقدتا في نيسان/أبريل وأيار/مايو، على التوالي، واللتين دعوت إلى عقدهما بشأن موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

ومثل جميع الأعضاء، فأنا شخصياً أشعر ببالغ الجزع إزاء الإفادات والتقارير عن الانتهاك والاستغلال الجنسيين اللذين تورطت فيهما قوات دولية، بمن في ذلك حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. وعندما تشير الادعاءات إلى موظفي الأمم المتحدة أو الجنود المنتشرين في بعثات الأمم المتحدة الذين تتمثل وظيفتهم في حماية المدنيين من الأذى، فذلك يكون مؤسفاً ومخزياً بشكل خاص.

وكما قال الأمين العام، فإن فعلا رهيبا واحدا يمكن أن يمحو آلاف التضحيات النبيلة.

وهذه الأفعال، بطبيعة الحال، غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف، ومن الأهمية بمكان كفالة عملية مساءلة سليمة وسريع، وإعطاء الأولوية المناسبة لاحتياجات الضحايا ومعالجتها. كما سيرحب بتلك المساءلة موظفو الأمم المتحدة والجنود التابعون لها في جميع أنحاء العالم الذين يلتزمون التزاما عميقا بتعزيز قيم منظومة الأمم المتحدة، والذين لطخت سمعتهم ونزاهتهم ظلما جراء أفعال قلة من الأفراد.

إن جعل عدم التسامح إطلاقا وعدم الإفلات من العقاب مطلقا واقعا هو مسؤولية الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بقوات الشرطة وكذلك سائر الدول الأعضاء. ولذلك يسرني أنني تمكنت من عقد هذه المناقشة الهامة لمساعدة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في البحث عن سبل العمل سويا لتحسين الاستجابة للاستغلال والانتهاك الجنسيين.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ ويؤيد البيان البلدان التالية: والبلدان المرشحة للانضمام إلى لاتحاد وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام إلى الاتحاد البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية ليختنشتاين؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة على حفظ السلام، الذي هو أحد المهام الأساسية للمنظمة ونشاطها الرئيسي. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد مرة أخرى بالعمل الشاق والالتزام من جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام. كما نشيد بجميع الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام.

تأتي حماية المدنيين في صميم عمليات حفظ السلام. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء باستمرار وبشدة عن موقفهم بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسوف أعيد التأكيد عليه مرة أخرى. إن قضية واحدة مؤكدة بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين أمر لا يمكن تحمله. كما أعربنا عن الغضب بعد أن علمنا من تقرير الأمين العام الصادر في شباط/فبراير (A/70/729) أنه ليس لا يزال مشكلة رئيسية على نطاق منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل أن عدد الادعاءات بوقوعه قد ارتفع باطراد.

وفي الواقع، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الادعاءات الكثيرة العدد. إن رسالتنا واضحة – كل ذلك يجب أن يتوقف. ونشيد بجهود الأمين العام التي لا تكل في تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما البنود العديدة بشأن المنع والقمع والتدابير التصحيحية ودعم الضحايا. ونؤيد بقوة الأمين العام في تصميمه على الاضطلاع بدور مركزي في مواجهة هذا التحدي الصعب، ونحن نتشاطر القلق من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعلومات المحددة المقدمة حتى

الآن. ونحن نؤيد بقوة إدراج مسائل المرأة والسلام والأمن، وكذلك الشؤون الجنسانية، في تخطيط العمليات لعمليات حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

(تكلم بالإنكليزية)

إن قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، الرامي إلى منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لخطوة طيبة نحو نهج على نطاق الأمم المتحدة من أجل إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمان مساءلة مرتكبي هذه الجرائم. كما كان قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠ بشأن المسائل الشاملة في حفظ السلام خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتناول القرار المسألة بطريقة شاملة وشفافة، ويوفر الأدوات اللازمة للعمل بشكل فعال على إنفاذ سياسة عدم التسامح المطلق.

ونحن سعداء جدا لأن الجمعية العامة وافقت في حزيران/يونيه على تعزيز وحدة السلوك والانضباط في إدارة الدعم الميداني. ونعتقد أيضا أنه ينبغي الاستمرار في تعزيز قدرة فرادى البعثات في مجالي السلوك والانضباط. وبسبل عدة، يمثل التدريب حجر الزاوية في تنفيذ ولايات حفظ السلام. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يؤكدون أهمية الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة الذين يتمتعون بأعلى معايير السلوك. ومن الضروري أن يشمل تدريب جميع أفراد حفظ السلام تدريبا قبل الانتشار وفي مسرح العمليات في مجال حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومنع ومعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

ولئن كانت المسؤولية عن المقاضاة والعقوبات على هذه الجرائم تقع على عاتق الدول الأعضاء التي تأتي منها القوات أو الشرطة أو المدنيين المعنيين، فإن علينا أن نعمل معا من أجل تكثيف الجهود الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحقيق واتخاذ الإجراءات التأديبية في الوقت المناسب وكفالة تيسير آليات الإبلاغ والدعم للضحايا.

ونرحب بأحدث تقرير للأمين العام (A/71/97)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين منذ شباط/فبراير ٢٠١٦. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تتشاطر سياسة عدم التسامح مطلقا، وبالتالي عدم الإفلات من العقاب تتشاطر نهج عدم الإفلات مطلقا لجميع الأفراد المدنيين، والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الأمم المتحدة وعمليات السلام الدولية الأخرى، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام. وعلينا أن نلتزم في الأجل الطويل برفد المنظومة بأفراد حفظ سلام مدربين تدريبا أفضل وأوسع نطاقا، وكفالة التحقيق على النحو الواجب في الادعاءات، وتحقيق العدالة من جانب البلدان التي تسهم بالأفراد، وتزويد الضحايا بالمساعدة التي يحتاجون إليها.

وأود أن أختتم بياني بالقول إنه لا يوجد شيء أكثر ضررا بإدارة الأزمات وحفظ السلام من أن يكون الذين دورهم تقديم المشورة والتوجيه والتدريب والحماية هم أنفسهم الذين يرتكبون الانتهاكات. وكما نعلم جميعا، فسوء السلوك والاعتداء يدمران حياة الناس ويقوضان شرعية حفظ السلام على الصعيد الدولي وثقة السكان المحليين في الأمم المتحدة بشكل عام.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم، أولا وقبل كل شيء، على عقد هذه الجلسة. يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. وتؤيد وفود بلادنا البيان الذي ألقي للتو باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا قلقون جدا جراء أنه على الرغم من سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، فإن الاعتداء الجنسي لا يزال يُرتَكَب. ومما يثير الجزع أن هذه مَن يُرسلون لحماية السكان المدنيين الذين يمرون في أزمة يمكن أن يفتكوا بالفئة الأضعف اوالأكثر عرضة للخطر، مما يضاعف من المعاناة التي لحقت أصلا بضحايا النزاع. وهذا السلوك وصمة على جبين ضمير الأمم المتحدة. وكما قال الرئيس من فوره، فإنه يلطخ سمعة الآلاف من حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الذين ما زالوا يعملون في أكثر المناطق مشقة، بمن فيهم أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم. كما أنه يعرض للخطر حياة حفظة السلام الآخرين في الميدان، لأن هذه الانتهاكات تخلق مناخا من عدم الثقة والعداء بين حفظة السلام والسكان المحليين. لقد حان الوقت لوقف التكلم عن المشكلة، واتخاذ إجراء بشأنها بعزم وتصميم. وعلينا نحن جميعا دور نؤديه في وقف الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي هذا السياق، نقدر العمل الدؤوب الذي تقوم به السيدة جين هول لوت، المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين،

إن لديها مهمة هائلة وتستحق منا الدعم والتعاون الكاملين. لقد كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها خلال جلسة غير رسمية للجمعية العامة في ١٣ أيار/مايو مشجعة وأظهرت التزاماً صارماً بالتصدي لآفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) في وقت سابق من هذا العام، الأول من نوعه لمناهضة الاعتداء الجنسي من جانب حفظة السلام، كان خطوة جديرة بالترحيب. إن المجلس، وهو الذي يأذن بولايات عمليات حفظ السلام، مسؤول عن القوات التي يرسلها إلى الميدان، ولا بد له من أن يتقين من أن القرار يُنفّذ تنفيذاً كاملاً.

إن مشاكل الاعتداء والاستغلال الجنسيين ليست جديدة. ولذلك توجد توصيات وافرة بشأن هذا الموضوع، وكذلك العديد من الدروس والممارسات الجيدة التي ينبغي تقاسمها وتحليلها وتكرارها. وهناك، على سبيل المثال، التدريب المنهجي والمستمر قبل النشر للقوات والأفراد، بما في ذلك التدريب بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ وضمان توفر تجربة سابقة لدى قادة القوات في حفظ السلام؛ وإجراء عمليات تفتيش يومية مفاجئة لمواقع أفراد الوحدات، كما تفعل الهند؛ ونشر ضباط التحقيقات الوطنية كجزء من وحدات حفظ السلام، كما هو حال المغرب، أو إنشاء أفرقة احتياطية من ضباط التحقيقات الوطنية، كما هو حال جنوب أفريقيا؛ والتمحيص في سجل أفراد القوات بحثاً عن سوابق في الاعتداء الجنسي. تعتمد الكثير من الأمور على القيادة الشخصية وتصميم قادة القوات كما في حالة ملاوي، التي ذكرتها السيدة لوت في إحاطتها الإعلامية لشهر أيار/مايو.

وإن من المهم تقييم عوامل الخطر المرتبطة بكل بعثة من بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر من فوره زميلي ممثل الاتحاد الأوروبي، ثبت أن زيادة أعداد النساء من حفظة السلام وضباط الشرطة، ونشر مستشاري حماية المرأة والشؤون الجنسانية، والتدريب على حقوق الإنسان والوعي الجنساني جميعها تحقق النجاح وينبغي زيادة توسيع نطاقها. ومن الأهمية بمكان أن يجري التحقيق في جميع الادعاءات المبلغ عنها بشكل كامل وفوري. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تسريع التحقيقات وتحسين نوعيتها. ولا بد من متابعة الشكاوى المعقولة ويجب إنشاء الآليات التأديبية بقوة لكفالة المساءلة وردع الجناة المحتملين.

أجرت بعض البلدان محاكمات للمعتدين، ومن بينها مصر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتترانيا، وجنوب أفريقيا. وينبغي أن يصبح هذا ممارسة منتظمة، وليس استثناء، من جانب البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة. إن السلطات القضائية الوطنية، التي نعتز بها جميعاً ونحترمها، لا يمكن أن يُسمح لها بأن تكون بمثابة درع يختبئ وراءه مرتكبو الجرائم البشعة المتمثلة في الاستغلال والاعتداء الجنسيين تهرباً من العدالة. وينبغي أن تتيح الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المساعدة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في التدريب السابق للنشر والتدريب في الموقع، وكذلك في وضع الصكوك القانونية والقضائية المناسبة للتصدي للإفلات من العقاب على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من خلال الإجراءات التأديبية وتدابير المساءلة الجنائية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري تحسين نشر المعلومات بين السكان المدنيين لكي يعرفوا حقوقهم وجِهَة تقديم الشكوى في حالة وقوع الانتهاك. إن بناء الثقة بين الأمم المتحدة الموجودة على الأرض والسكان المحليين أمر بالغ الأهمية، بحيث لا يخشى الضحايا الكلام صراحة ويتلقون الحماية من تداعيات الكلام صراحة ضد المعتدين. ولا يمكننا ببساطة رفع قضية ضد المعتدين إذا كان الضحايا يخشون إلى حدّ كبير تحديد الأشخاص الذين اعتدوا عليهم. وينبغي أن يُصبح تقديم الدعم والمساعدة إلى الضحايا أولوية من الأولويات، ونرحب بتفعيل الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفي الوقت نفسه، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تغيير كيفية رؤيتها للمبلغين عن المخالفات. وينبغي ألا يكون هناك أي إخفاء للجرائم أو صمت مطبق أو تكرار لقصص مثل قصة كاثرين بولكوفاك، التي حاولت التحقيق في قضية تتعلق بالاتجار بالبشر أثناء بعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك فخسرت وظيفتها، أو مثل أندريس كومباس، الذي عُلّق عمله لفضحه الاعتداء الجنسي على الأطفال على يد أفراد من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

في الختام، إذا أرادت الأمم المتحدة استعادة مصداقيتها وثقتها، بما في ذلك بين أولئك الذين عانوا أو خبروا الاعتداء الجنسي من جانب حفظة السلام والموظفين التابعين للأمم المتحدة، فإن آخر فضيحة للانتهاك والاعتداء الجنسيين هي أكثر مما ينبغي. وقد حان الوقت أخيراً للتأكد من أن سياسة عدم التسامح مطلقاً ليست مجرد شعار نردده، بل عمل شامل وشديد نقوم به. إن حماية المدنيين وتحقيق العدالة للضحايا والمحاسبة على الخروقات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يمكن ضمانها إلا من خلال الالتزام الجماعي من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على استجابته لطلب عقد هذه المناقشة الهامة حول جرائم التعدّي والاستغلال الجنسيين، بناء على طلب وجهته مصر بالنيابة عن عدد من كبرى الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

يأتي طلب عقد هذه المناقشة في إطار البند ١٢٢ من جدول أعمال الجمعية العامة، المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، وذلك من منطلق الحرص على سمعة الأمم المتحدة وفعاليتها وقدرتها على القيام بدورها الحيوي في مجال حفظ السلام. فبالرغم من ضخامة التضحيات التي قدمتها المنظمة وأعضاؤها المساهمون بقوات في عمليات حفظ السلام على مدار ٧٠ عاماً، فإن بشاعة الاتهامات التي توجه إلى عدد محدود من تلك القوات تتطلب تصدياً جماعياً لتلك الجرائم، مستنداً إلى رؤية مشتركة أو إلى توافق على أسلوب المواجهة، مما يستدعي ولاية ودور الجمعية العامة دون غيرها.

لقد أشار التقرير الأخير للأمين العام (A/70/729) عن جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى تزايد عدد الاتهامات التي وُجهت إلى المنظمة في عام ٢٠١٥، حيث وصل عددها إلى ٩٩ بلاغاً، من ضمنها ٣٠ اتهاماً موجهة إلى موظفي الأمم المتحدة و ٦٩ اتهاماً لعناصر البعثات؛ منها ١٥ من العنصر المدني؛ و ٤٩ من العنصر العسكري والشُرطي. وتبين هذه الإحصائيات أن قوات حفظ السلام مسؤولة عما يقرب من ٥٠ في المائة من هذه البلاغات التي تتلقاها المنظمة بشأن هذه الجرائم. ومن هذا المنطلق، تحرص الدول المساهمة بقوات على تأكيد رفضها التام لتلك الجرائم واعتزامها استكمال الجهود المبذولة في هذا الصدد حتى يتم القضاء نهائياً على هذه الظاهرة المقيتة.

بدأت تلك الجهود في إطار اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام (C34) واللجنة الخامسة، بالتأكيد على الالتزام بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً، ليس فيما يتصل بالاتهامات الموجهة إلى عناصر الأمم المتحدة المشاركة في عمليات السلام فحسب، بل أيضاً لكافة البلاغات التي تتلقاها المنظمة في هذا الخصوص. لقد أكدت المناقشات التي أجريت بين الدول الأعضاء على وجود هدف مشترك يتمثّل في منع تكرار هذه الجرائم مستقبلاً. وستدفع مصر، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، نحو وضع رؤية شاملة لكيفية قيام الأمم المتحدة بالتصدي لتلك الجرائم، على أن تتسق هذه الجهود مع المبادئ الأساسية للعدالة، بما في ذلك مبدأ افتراض البراءة حتى ثبوت الإدانة.

أما فيما يتعلّق بالجرائم التي ترتكبها قوات حفظ السلام، فتمثل هذه الجرائم أزمة حقيقية تواجه المنظمة ككل وتنال من فاعلية بعثات حفظ السلام. وكما هو الحال، فإنه عند معالجة أية أزمة، لا بد من تناول الأسباب الجذرية والعوامل المعززة لازدياد معدلات تلك الاتهامات خلال السنوات الأخيرة. ومنها، على سبيل المثال، طول الفترة المحددة لتبديل القوات، وعدم كفاية الأنشطة الترفيهية المخصصة للقوات، فضلاً عن قرب مواقع معسكرات القوات من مخيمات المدنيين. من ناحية أخرى، تتقاسم الدول المساهمة بقوات المسؤولية من حيث كفاءة تدريب العناصر المشاركة في عمليات حفظ السلام، وزيادة الوعي بينهم بسياسة الأمم المتحدة التي تجرّم الاستغلال الجنسي، وبالتالي ضمان عدم تفشي ثقافة الإفلات من العقاب بالتأكيد على سرعة معاقبة من يثبت اتهامه في هذه الجرائم، وذلك وفقاً للقوانين الوطنية والمسؤولية الحصرية للدول المساهمة فيما يتعلق بمحاكمة القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام.

إن لديها مهمة هائلة وتستحق منا الدعم والتعاون الكاملين. لقد كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها خلال جلسة غير رسمية للجمعية العامة في ١٣ أيار/مايو مشجعة وأظهرت التزاماً صارماً بالتصدي لآفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وهو الأول من نوعه إزاء الانتهاك الجنسي من جانب حفظة السلام في وقت سابق من هذا العام، كان خطوة جديرة بالترحيب. إن المجلس، وهو الذي يمنح ولايات عمليات حفظ السلام، مسؤول عن القوات التي يرسلها إلى الميدان، ويجب أن يتأكد من أن القرار يُنفّذ تنفيذاً كاملاً.

إن مشاكل الانتهاك والاستغلال الجنسيين ليست جديدة. ولذلك توجد توصيات مستفيضة بشأن هذا الموضوع، شأنها في ذلك شأن العديد من الدروس والممارسات الجيدة التي ينبغي تقاسمها وتحليلها وتكرارها. وهناك، على سبيل المثال، التدريب المنهجي والمستمر قبل النشر للقوات والأفراد، بما في ذلك بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ وضمان أن يكون قادة القوات لهم تجربة سابقة في حفظ السلام؛ وإجراء عمليات تفتيش يومية مفاجئة لمواقع أفراد الوحدات، كما تفعل الهند؛

ونشر ضباط التحقيقات الوطنية كجزء من وحدات حفظ السلام، كما هو حال المغرب، أو إنشاء أفرقة احتياطية من ضباط التحقيقات الوطنية، كما هو حال جنوب أفريقيا؛ وفحص أفراد القوات بحثاً عن تاريخ من الانتهاك الجنسي. تعتمد الكثير من الأمور على القيادة الشخصية وتصميم قادة القوات كما في حالة ملاوي، التي ذكرتها السيدة لوت في إحاطتها الإعلامية لشهر أيار/مايو.

وإن من المهم تقييم عوامل الخطر المرتبطة بكل بعثة من بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، وكما ذكر للتو زميلي ممثل الاتحاد الأوروبي، ثبت أن زيادة أعداد النساء من حفظة السلام وضباط الشرطة، ونشر مستشاري حماية المرأة والشؤون الجنسانية، والتدريب على حقوق الإنسان والوعي الجنساني جميعها تحقق النجاح وينبغي توسيع نطاقها أكثر. ومن الأهمية بمكان أن يجري التحقيق في جميع الادعاءات المبلغ عنها بشكل كامل وفوري. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تسريع التحقيقات وتحسين نوعيتها. ولا بد من متابعة الشكاوى الناجعة ويجب إنشاء الآليات التأديبية بقوة لكفالة المساءلة وردع الجناة المحتملين.

أجرت بعض البلدان محاكمات للمعتدين، ومن بينها مصر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتترانيا، وجنوب أفريقيا. وينبغي أن يصبح هذا ممارسة منتظمة، وليس استثناء، من جانب البلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة. إن السلطات القضائية الوطنية، التي نعتز بها جميعاً ونحترمها، لا يمكن أن يُسمح لها بأن تكون بمثابة درع يختبئ وراءه مرتكبو الجرائم البشعة من الاستغلال والانتهاك الجنسيين هرباً من العدالة. وينبغي أن تتيح الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المساعدة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في التدريب السابق للنشر والتدريب في الموقع، وكذلك في وضع الصكوك القانونية والقضائية المناسبة للتصدي للإفلات من العقاب على الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من خلال الإجراءات التأديبية وتدابير المساءلة الجنائية.

وبالإضافة إلى ذلك، فالنشر الأفضل للمعلومات بين السكان المدنيين أمر ضروري لكي يعرفوا حقوقهم وجِهَة تقديم الشكوى في حالة وقوع الانتهاك. إن بناء الثقة بين الأمم المتحدة الموجودة على الأرض والسكان المحليين أمر بالغ الأهمية، بحيث لا يخشى الضحايا من التحدث علناً ويتلقون الحماية من تداعيات التحدث علناً ضد المعتدين. ولا يمكننا ببساطة رفع قضية ضد المعتدين إذا كان الضحايا يخشون إلى حدّ كبير تحديد الأشخاص الذين انتهكوهم. وينبغي أن يُصبح تقديم الدعم والمساعدة إلى الضحايا أولوية من الأولويات، ونرحب بتفعيل الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وفي الوقت نفسه، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى تغيير كيفية رؤيتها للمبلغين عن المخالفات. وينبغي ألا يكون هناك أي إخفاء للجرائم أو صمت مطبق أو تكرار لقصص مثل قصة كاثرين بولكوفاك، التي حاولت التحقيق في الاتجار بالبشر أثناء بعثة حفظ السلام في البوسنة والهرسك فخسرت وظيفتها، أو مثل أندريس كومباس، الذي عُلّق عمله لفضحه الانتهاك الجنسي للأطفال على يد أفراد من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، إذا أرادت الأمم المتحدة استعادة مصداقيتها وثقتها، بما في ذلك بين أولئك الذين عانوا أو شهدوا الانتهاك الجنسي من جانب حفظة السلام والموظفين التابعين للأمم المتحدة، فإن آخر فضيحة للانتهاك والاستغلال الجنسيين هي أكثر مما ينبغي. وقد حان الوقت أخيراً للتأكد من أن سياسة عدم التسامح مطلقاً ليست مجرد شعار نردده، بل إجراءات شاملة وقوية نتخذها. إن حماية المدنيين وتحقيق العدالة للضحايا والمحاسبة على الخروقات من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

لا يمكن ضمانها إلا من خلال الالتزام الجماعي للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، أتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة على استجابته لطلب عقد هذه المناقشة الهامة حول جرائم التعدّي والاستغلال الجنسيين، بناء على طلب وجهته مصر بالنيابة عن عدد من كبرى الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

يأتي طلب عقد هذه المناقشة في إطار البند ١٢٢ من جدول أعمال الجمعية العامة، المعنون ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، وذلك من منطلق الحرص على سمعة الأمم المتحدة وفعاليتها وقدرتها على القيام بدورها الحيوي في مجال حفظ السلام. فبالرغم من ضخامة التضحيات التي قدمتها المنظمة وأعضاؤها المساهمون بقوات في عمليات حفظ السلام على مدار ٧٠ عاماً، فإن بشاعة الاتهامات التي توجه إلى عدد محدود من تلك القوات تتطلب تصدياً جماعياً لتلك الجرائم، مستنداً إلى رؤية مشتركة أو إلى توافق على أسلوب المواجهة، مما يستدعي ولاية ودور الجمعية العامة دون غيرها.

لقد أشار التقرير الأخير للأمين العام (A/70/729) عن جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلى تزايد عدد الاتهامات التي وُجهت إلى المنظمة في عام ٢٠١٥، حيث وصل عددها إلى ٩٩ بلاغاً، من ضمنها ٣٠ اتهاماً موجهة إلى موظفي الأمم المتحدة و ٦٩ اتهاماً لعناصر البعثات؛ منها ١٥ من العنصر المدني؛ و ٤٩ من العنصر العسكري والشُرطي. وتبين هذه الإحصائيات أن قوات حفظ السلام مسؤولة عما يقرب من ٥٠ في المائة من هذه البلاغات التي تتلقاها المنظمة بشأن هذه الجرائم. ومن هذا المنطلق، تحرص الدول المساهمة بقوات على تأكيد رفضها التام لتلك الجرائم واعتزامها استكمال الجهود المبذولة في هذا الصدد حتى يتم القضاء نهائياً على هذه الظاهرة المقيتة.

بدأت تلك الجهود في إطار اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام (C34) واللجنة الخامسة، بالتأكيد على الالتزام بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً، ليس فيما يتصل بالاتهامات الموجهة إلى عناصر الأمم المتحدة المشاركة في عمليات السلام فحسب، بل أيضاً لكافة البلاغات التي تتلقاها المنظمة في هذا الخصوص. لقد أكدت المناقشات التي أجريت بين الدول الأعضاء على وجود هدف مشترك يتمثّل في منع تكرار هذه الجرائم مستقبلاً. وستدفع مصر، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة، نحو وضع رؤية شاملة لكيفية قيام الأمم المتحدة بالتصدي لتلك الجرائم، على أن تتسق هذه الجهود مع المبادئ الأساسية للعدالة، بما في ذلك مبدأ افتراض البراءة حتى ثبوت الإدانة.

أما فيما يتعلّق بالجرائم التي ترتكبها قوات حفظ السلام، فتمثل هذه الجرائم أزمة حقيقية تواجه المنظمة ككل وتنال من فاعلية بعثات حفظ السلام. وكما هو الحال، فإنه عند معالجة أية أزمة، لا بد من تناول الأسباب الجذرية والعوامل المعززة لازدياد معدلات تلك الاتهامات خلال السنوات الأخيرة. ومنها، على سبيل المثال، طول الفترة المحددة لتبديل القوات، وعدم كفاية الأنشطة الترفيهية المخصصة للقوات، فضلاً عن قرب مواقع معسكرات القوات من مخيمات المدنيين. من ناحية أخرى، تتقاسم الدول المساهمة بقوات المسؤولية من حيث كفاءة تدريب العناصر المشاركة في عمليات حفظ السلام، وزيادة الوعي بينهم بسياسة الأمم المتحدة التي تجرّم الاستغلال الجنسي، وبالتالي ضمان عدم تفشي ثقافة الإفلات من العقاب بالتأكيد على سرعة معاقبة من يثبت اتهامه في هذه الجرائم، وذلك وفقاً للقوانين الوطنية والمسؤولية الحصرية للدول المساهمة فيما يتعلق بمحاكمة القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام.

وأود الإشارة كذلك إلى أهمية الدور الذي تؤديه الأمانة العامة للأمم المتحدة للالتزام بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً لجرائم التعدّي والاستغلال الجنسي، وهو ما يتطلّب التشاور المستمر مع الدول الأعضاء، وعلى رأسها الدول المساهمة بقوات، فيما يتعلّق بتطوير الإرشادات اللازمة ذات الصلة بمنع ارتكاب تلك الجرائم ضماناً لتحقيق النتائج المرجوّة في هذا الشأن.

وختاماً، لا يهدف هذا النقاش إلى إعادة تكرار المواقف الوطنية التي سبق وأن أعلنتها الدول في أكثر من مناسبة، وإنما يهدف إلى التمهيد إلى التوصّل لرؤية مشتركة بين الدول الأعضاء للتعامل مع ذلك التحدي الخطير والتوافق حول الإجراءات والسياسات التي تتعامل مع جذور هذا التحدّي وتمهّد لإصلاحات فورية. ولذلك تقترح مصر قيام الجمعية العامة باعتماد قرار إطاري شامل يتناول سبل تناول الأمم المتحدة لموضوع جرائم التعدّي والاستغلال الجنسي خلال الدورة الحادية والسبعين في إطار البند ١٢٢، وإضافة الموضوع كبند دائم على جدول أعمال الجمعية العامة اعتباراً من تلك الدورة، بحيث يمكن متابعة تنفيذ تلك الإجراءات وتطويرها وتحديثها متى لزم الأمر وتبعاً لمتطلبات التنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح مطلقاً.

السيدة بحّوث (الأردن): أود بداية أن أقدّم فائق الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الهام وإتاحة الفرصة لجميع الأعضاء لهذا النقاش البناء حول أهم الجوانب المتعلّقة بعمليات حفظ السلام.

تصدّرت عمليات حفظ السلام اهتمامات الأردن وأولوياته خلال الفترة الأخيرة، لما تكتسيه من أهمية كبيرة في ظل الحاجة المتزايدة لمهمات السلام نتيجة لارتفاع وتيرة التهديدات والنزاعات في مناطق عديدة من العالم. وفي بعض الأحيان، ألقت حالات الاستغلال الجنسي بظلالها على التأثيرات الإيجابية لعمليات حفظ السلام بسبب أفعال فردية لبعض الجنود، والتي يستوجب أن نحول دون اقترانها بالمهمة النبيلة لبعثات حفظ السلام والجهود التي تُبذل لحماية المدنيين، وتأكيداً على أهمية تنفيذ تقرير الأمين العام واللجنة المستقلّة حول عمليات حفظ السلام، أيضاً تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) المرتبطة بشكل وثيق مع تحقيق الأمن وحماية المجتمعات والنساء والفتيات والأطفال.

فعلينا جميعاً العمل بشكل مشترك لاتخاذ الإجراءات الرادعة وفرض العقوبات على مرتكبي أعمال الاستغلال والتحرش الجنسي المرتكبة ليس فقط من قبل جنود حفظ السلام، بل من قبل كافة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. ومن الضروري الوقوف على بعض الجوانب المتعلّقة بهذا الموضوع لمنع حدوث هذه الأعمال وضمان التنفيذ الأفضل لآليات التحقيق ومحاسبة الأفراد الضالعين بارتكابها. وفي هذا الخصوص أود التركيز على الجوانب الآتية:

أولاً، يؤكد الأردن على ضرورة التزام كافة الدول المساهمة بقوات حفظ السلام بتنفيذ سياسة عدم التسامح مع حالات الاستغلال والتحرّش الجنسي، وضرورة احترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة جميع فئات المجتمع، والأهم احترام سمات المهمة النبيلة لحفظ السلام وعدم تشويهها بمثل تلك الأفعال المشينة.

ثانياً، يجب التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات حازمة لمحاسبة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب حالات الاستغلال الجنسي بشكل فردي وعدم القيام بتغيير جذري في المنهجية المتبعة إزاء الوحدة العسكرية أو الشرطية بأكملها، بحيث لا يتم تعميم ما ارتكبه فرد واحد على كافة أفراد الوحدة العسكرية أو الشرطية التي ينتمي إليها، نظراً للتأثيرات السلبية التي قد تنجم عن هذا التعميم، ومن بينها إضعاف عمل البعثة ككل

وإلحاق الضرر النفسي بباقي أفراد الوحدة الذين لا ذنب لهم بتلك الأعمال.

ثالثاً، هناك أهمية كبيرة لإعادة هيكلة عمليات التعليم والتدريب لقوات حفظ السلام، خاصة في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين. وقد يكون من المهم وضع هذا النمط من التدريب كشرط من شروط الانخراط في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد أسس الأردن مركز تدريب إقليمي، والذي حصل مؤخراً على الاعتمادية الدولية، لرفع سوية برامج التدريب المخصصة للأفراد المشاركين في بعثات السلام، والتي تشمل برامج متخصصة في حماية المدنيين وتعزيز الإدماج المجتمعي. وأود هنا أن أبرز أهمية دور المرأة في عملية حفظ السلام والدور المهني الكبير الذي قد تساهم به في مجال حفظ السلام، حيث يشجع الأردن على توظيف المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام للمساهمة في تقديم المساعدة للفتيات والنساء اللاتي يتعرضن لحوادث الاستغلال الجنسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاردي (إيطاليا).

رابعاً، تأتي مسألة الاستغلال الجنسي في صميم اهتمامات الدول المساهمة بقوات حفظ السلام، التي تعتبر مسؤولة في المقام الأول عن أفرادها المشاركين في بعثات حفظ السلام وسلوكهم خلال مهامهم، مما يستدعي انخراطها بكافة المشاورات والإجراءات المتخذة في مجال حفظ السلام، وخاصة في حالات الاستغلال الجنسي. ويرى الأردن أن هناك من جوانب وأبعاد هذا الموضوع ما زالت بحاجة إلى مزيد من التنسيق والبحث، والتي يجب ألا تُستثنى منها الدول المساهمة بقوات حفظ السلام. وهذا يؤكد أهمية تعزيز التشاور بين هذه الدول والأمانة العامة ومجلس الأمن للنظر في كيفية معالجة هذا الموضوع من كافة جوانبه. وقد يكون في إطار تطوير مضمون مذكرات التفاهم الثنائية بين الدول والأمانة العامة أو صياغة مشروع قرار على مستوى الجمعية العامة في هذا الشأن، أو تناول هذا الموضوع في إطار اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام (C34)، وهي المنبر الأنسب والأكثر شمولاً لكافة الأعضاء والمعني بشكل رئيسي بمناقشة وبحث كافة جوانب عمليات حفظ السلام.

خامساً، تتحمّل الدول المساهمة بقوات حفظ السلام المسؤولية الأساسية لمحاسبة مرتكبي أعمال الاستغلال الجنسي. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة ضمان محاسبة الأفراد الضالعين بخروقات حقوق الإنسان وعدم إفلاتهم من العقاب، من خلال قيام الدول المساهمة بسن تشريعات وطنية لمحاكمة هؤلاء الجنود الذين تثبت عليهم تلك الأعمال، وتنفيذها بشكل كامل مع التأكيد على أن تتم هذه المحاكمات في دولهم وليس في الميدان، آخذين بعين الاعتبار أن العديد من التشريعات الوطنية للدول لا تسمح بإجراء محاكم عُرفية على أرض ميدان بعثات السلام. ونؤكد هنا على تعاون الأردن الكامل مع الأمانة العامة لوضع الآليات اللازمة لتوثيق أعمال الاستغلال الجنسي والتحقيق فيها ضمن إطار زمني محدد من أجل محاربة هذه الأعمال المنافية للأخلاق والمخالفة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ختاماً، أود أن أحيي جميع جنود السلام الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات حفظ السلام، وأن أعرب عن تقدير الأردن للتضحيات التي يقدمونها والجهود التي يبذلونها يومياً في ظروف شاقة وخطرة جاهدين للوصول إلى أعلى مستوى من الاقتدار المهني والتفاني والشجاعة من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بناء على الطلب المقدم إليكم من مصر باسم مجموعة البلدان المساهمة بقوات، بما فيها المغرب. والواقع أن بلدي يولي أهمية قصوى لهذه المسألة، ولذلك يرحب بهذا الاجتماع الرسمي للجمعية

العامة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بغية التفكير معا بشأن التدابير المناسبة للقيان بمكافحة فعالة لهذه الآفة، التي تشوه صورة المنظمة والبلدان المساهمة بقوات.

ونؤكد مجددا تأييدنا القوي لسياسة عدم التسامح المطلق، ونحن على ثقة في قدرة منظمتنا، بدعم من دولها الأعضاء، على التنفيذ الفعال لهذه السياسة من أجل القضاء على هذه الآفة نهائيا. وبهذه الروح، أود أن أشاطركم الجوانب التالية.

أولا، مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب تناولها بطريقة كلية وشاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الأمن، والجمعية العامة، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، بل حتى البلدان المضيفة. ويجب على الجميع أداء أدوارهم والاضطلاع بمسؤولياتهم. ولذلك، ندعو إلى التعاون الثلاثي الحقيقي، الذي يكتسي بالغ الأهمية من أجل المعالجة الفعالة لهذه المسألة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تكون البلدان المساهمة بقوات جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة فقط، كما هي اليوم.

ولتحديد مقترحاتي، أود أن أشير إلى المبادئ التوجيهية التي اقترحها الأمين العام في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦). وهذه المبادئ التوجيهية قدمت إلى أعضاء مجلس الأمن دون سواهم. ونعتقد أنه كان ينبغي تعميمها رسميا على البلدان المساهمة بقوات من أجل تعزيز الشفافية وكفالة إخطار هذه البلدان أيضا بالتدابير التي تعنيها أكثر من غيرها. ولن أناقش في هذه المناسبة مضمون هذه المبادئ التوجيهية، التي تتجاوز في بعض الجوانب ما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٧٢ (٢١٠٦).

ثانيا، من الأهمية بمكان أن ننظر في جميع الإحالات والقرارات بشأن هذه المسألة. ولدينا الآن القرار ١١٤/٧٠، بشأن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات، وقرار للجنة الخامسة، وقرار لمجلس الأمن، فضلا عن أجزاء من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/69/19). وهذا لا يشمل مختلف أفرقة الخبراء المستقلة وتقاريرها. وهذه الحالة تتطلب منا إدارة مجموعة من المقترحات وأفضل الممارسات التي قدمها الأمين العام في تقريره السنوي، والمبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). وإننا ننتظر مقترحات المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب علينا الآن أن تنسق جميع هذه الجهود لتجنب الالتباس، ونعتقد أن الجمعية العامة هي المنتدى المثالي لذلك.

ثالثا، بالنظر إلى الزيادة المقلقة في حال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الآونة الأخيرة، بُذلت جهود جادة من جانب البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وقد حان الوقت للتركيز على الأسباب الأعمق والتماس حلول مناسبة ودائمة.

رابعا، يجب احترام بعض المسائل الأساسية. البلدان المساهمة بقوات مسؤولة عن إدارة قواتها. ويجب أن يميز بين الأفراد المجَرّمين ودولهم، يجب أن نفصلهم عن وحداتهم لتجنب العقاب الجماعي.

خامسا، من خلال أفضل الممارسات التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/70/729)، يلتزم المغرب بأن ينفذ، قدر الإمكان، جميع الاقتراحات المذكورة، لا سيما بشأن المسائل التالية.

أولا، ضباط الشرطة والموظفون القانونيون سينشرون بصفة دائمة في كل وحدة من الوحدات وسيتلقون التعليمات بأن يقوموا على نحو منهجي وفوري بالتحرك صوب التحقيقات المشتركة مع نظرائهم في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذا القرار، ما زلنا نتلقى مذكرات شفوية تطلب منا تعيين المحققين بأسرع وقت ممكن، حتى في قضايا معينة تم إنهاؤها بدون متابعة منذ سنوات عديدة.

ثانيا، فيما يتعلق بتقديم المساعدة والتعويضات للضحايا، وفي حالة المحاكمات الجنائية، فإن التعويض تحدده المحكمة المغربية، بيد أن العقوبة يجب أن تصدر بموجب حكم نهائي وملزم قانونا.

ثالثا، وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، فإن المغرب يتوفر على الهياكل اللازمة ويتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة في الحالات التي يتم تقرير هذه الإجراءات فيها من جانب السلطات القانونية المختصة.

رابعا، فيما يتعلق بإنشاء محكمة عسكرية بشأن الانتهاك الجنسي، فإن انتهاكات القانون العام يحددها القانون الجنائي في التشريع المغربي، الذي يشمل اختصاصه المحاكم العادية وليس المحاكم العسكرية. ولذلك، فإن إنشاء محكمة عسكرية في الميدان ليس له أي أساس قانوني في بلدي. فأثره الرادع يفي به حكم سريع في إطار الولاية القضائية الوطنية المختصة. والإجراءات القانونية وإصدار الأحكام ستنفذ بأسرع ما يمكن وستبلغ للأطراف المهتمة، بما في ذلك للأطراف الموجودة في المكان الذي ترتكب فيه هذه الأفعال.

خامسا، أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أحد أهم الجوانب التي ذكرناها هنا بالفعل، وهو قرينة البراءة. إن هذا المبدأ العالمي كثيرا ما تتم التضحية به باسم مكافحة الانتهاك الجنسي. وقد أتيحت لنا الفرصة أيضا لنعبر بوضوح عن رأينا في سياسة الإشهار والفضح. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعلن جنسية وهوية الأفراد العسكريين المتهمين حتى تثبت إدانتهم بصورة نهائية. وعلاوة على ذلك، وبينما ننتظر تنفيذ هذا المبدأ، يجب على الأمم المتحدة أن تعلن نتائج التحقيقات، بصرف النظر عما إذا ثبتت إدانة الأفراد أو براءتهم. ويجب أن نشير أيضا إلى أن ذوي الخوذ الزرق التضحية يضحون بأرواحهم في خدمة السلام – وهو المثل الذي ندافع عنه جميعا. ولذلك، نعرب عن إعجابنا بهم ودعمنا لهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر كامل استعداد وفد بلدي للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة، التي تكتسي أهمية أساسية لصورة الأمم المتحدة وعملها ومبادئها.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أولا أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة بناء على طلب مصر باسم مجموعة من البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك باكستان.

إن لآفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالفعل أثرا سلبيا على مصداقية أصحاب الخوذ الزرق. وبالتالي، فإن الشعور بالإلحاح الذي نراه بشأن هذا الموضوع يستحق كل التقدير. وهدفنا الجماعي، بطبيعة الحال، هو استئصال هذه المشكلة – التي تضرا بصورة بعثات الأمم المتحدة لحفظ سلام، فضلا عن أدائها.

ونحن نقدر جدية الأمين العام في تتبع سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي من جانب حفظة السلام. وباكستان، بوصفها بلدا رئيسيا من البلدان المساهمة بقوات، تضطلع على نحو جدي بمسؤولياتها باعتبارها أحد البلدان المساهمة بقوات. ولذلك نؤيد تأييدا تاما سياسة عدم التسامح إطلاقا. فالذين يحمون الفئات الضعيفة لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يصبحوا مُنتَهِكين. وسيكون هذا استهزاء بالعدالة والأخلاق والعهد المقدس الذي يلتزم به حفظة السلام هؤلاء. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، نفذنا وسنستمر في إنفاذ تدابير الانضباط الصارم عندما تقع هذه الحالات. والمسؤولية الرئيسية لكل بلد مساهم بقوات عن إجراء التحقيق وإحقاق العدالة يجب أن تُحتَرم احتراما كاملا.

ولدى معالجة المسألة، يجب التصدي للأعراض والأسباب على حد سواء. فتقرير الأمين العام عن تدابير الحماية من الانتهاك والاستغلال الجنسيين (A/70/729) يشير إلى عدد من العوامل المساهمة المؤدية إلى حالات الاستغلال والانتهاك

الجنسيين التي ينبغي أن تتوخى فيها الأمانة العامة اليقظة. وتشمل هذه التدابير إعادة تعيين القوات وانعدام التدريب السابق للنشر بشأن معايير السلوك الواردة فيها؛ والطول المفرط للنشر لبعض الوحدات؛ والظروف المعيشية للوحدات، بما في ذلك الافتقار إلى الرعاية الاجتماعية ومرافق الاتصالات؛ وإنشاء المخيمات بالقرب من السكان المحليين بدلا من الفصل فيما بينهم على النحو الواجب.

وبطبيعة الحال، لا يهدف ذلك إلى تبرير هذه الأعمال الإجرامية الشنيعة. بل إن الهدف، على العكس من ذلك، هو اتخاذ جميع التدابير الوقائية الممكنة للحد من تواتر هذه الحالات. وهذه التدابير هي بالتالي المسؤولية المشتركة للأمانة العامة ومسؤوليتنا جميعا. ومعظم البلدان المساهمة بقوات تكفل خضوع قواتها لنظام صارم للتدريب السابق للنشر وتدرك تماما مسؤولياتها فيما يتعلق بالحفاظ على السلوك والانضباط. ولكن في الحالات النادرة التي تقع فيها هذه الحوادث، نعتقد اعتقادا راسخا بأن الإجراءات العقابية الجماعية تتعارض مع مفاهيم العدالة والإنصاف وتستحق أن تُستعرض استعراضا متأنيا. ومن حيث المبدأ، لا الدول الأعضاء ولا وحداتها يمكن أو ينبغي أن تكون مسؤولة عن إجرام فرد من الأفراد. وبالمثل، يجب القيام بالتمييز الواضح بين الاتهام والإدانة. والدعوات الموجهة على نحو تطفلي وتوجيهي إلى الدول الأعضاء لكي تستعرض إجراءاتها الجنائية ينبغي أيضا تجنبها.

ومسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب التصدي لها بشكل جماعي وشامل من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. وبما أن هدفنا هو إيجاد الحلول العملية، فلا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة من أن تتولى الريادة بفاعلية في هذه المناقشات والجهود. وفي ذلك الصدد، نود أن ندلي بالنقاط التالية.

أولا، بإمكاننا اتخاذ قرار جامع للجمعية العامة يعالج بصورة شاملة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال الجمع بين العمل الذي أنجز في مختلف اللجان، بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (C-34) واللجنة الخامسة. ثانيا، من المهم ضمان أن يجري التشاور مع البلدان المساهمة بقوات أثناء عملية وضع المبادئ التوجيهية والآليات الفعالة للقضاء على هذه الآفة. ثالثا، المشاورات الثلاثية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ستكون مفيدة. رابعا، إننا لا نزال نعتقد أن لجنة ال ٣٤ هي المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بسلوك حفظة السلام وانضباطهم. وأخيرا، ينبغي مناقشة أي توصيات وتحليلها في لجنة ال ٣٤ بطريقة شفافة وشاملة.

وبوصفنا بلدا رئيسيا من البلدان المساهمة بقوات، فإننا ما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بالتخلص ممن يضرون بسمعة المؤسسة بأكملها. ولا يمكن أن نسمح بتدنيس العمل المثالي لآلاف الرجال والنساء الشجعان بالأفعال البغيضة لقلة قليلة.

السيدة بوغاي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): يجب على المجتمع الدولي ألا يتسامح مع العنف الجنسي، كيفما كانت تجلياته وحيثما وكلما وقع. ونعتقد أنه بتوحيد جهودنا لا شك أننا سنتمكن من مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع والطوارئ والأزمات الإنسانية.

وقد أعربت هنغاريا عن التزامها بالمساعدة على منع العنف الجنسي في مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وأعاد تأكيد ذلك الالتزام من خلال إصدار تعهدات وطنية في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7533). وأود في هذه المرحلة أن أشكر بإخلاص مصر، والبرازيل، وبنغلاديش، والصين، وإثيوبيا،

والهند، والأردن، والمغرب، ونيجيريا، وباكستان ورواندا على مبادرتها اليوم بعقد هذا الاجتماع الهام جدا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر مما يوليه بالفعل لمسألة العنف الجنسي التي يرتكبها حفظة السلام. وهذه الأفعال غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف، ونحن نؤمن بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا ونؤيدها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى أبدا أن الهدف من سياسة عدم التسامح إطلاقا هو إنهاء حالات الانتهاك والاستغلال الجنسيين، حيث أنه، كما يقال كثيرا، لا يمكن قبول ولو حالة واحدة. وفي رأينا، لتحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن نركز على الركائز الثلاث للعمل – أولا، منع هذه الأعمال؛ ثانيا، الكشف عنها والتحقيق فيها عند حدوثها؛ وثالثا، ضمان مساءلة جميع الجناة.

ومن منظورنا، من الواضح تماما أن العامل الأهم الوحيد هو اتخاذ تدابير قوية للغاية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن مسؤوليتنا المشتركة ضمان وفاء جميع القوات وأفراد الشرطة والمدنيين في البعثات بأعلى معايير السلوك. يجب على جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة توفير ما يلزم من تدريب قبل النشر وداخل البعثات بشأن السلوك والانضباط، والأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في مساعدتها على الوفاء بتلك المتطلبات. كما أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن تمكين المرأة في بعثات حفظ السلام أداة أساسية للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويمكن أن يسهم إسهاما إيجابيا في منع هذه الجرائم في المستقبل. ولذلك، نود أن نرى مزيدا من النساء من حافظات السلام وصانعات السلام الرسميات لتعزيز وتحسين الاتصالات في هذا المجال.

وحالما تحدث هذه الحالات التي لا تغتفر، يجب الكشف عنها والتحقيق فيها على نحو سليم، وإلا فلا يمكن اتخاذ التدابير العلاجية والضحايا لن يحصلوا على الدعم الذي يحتاجون إليه. وفيما يتعلق بالمساءلة، يجب ألا ننسى أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول. وفي ذلك الصدد، ينبغي للدول أن تعمل على بناء القدرات اللازمة وتدريب المحققين والمدعين العامين والقضاة لديها على التحقيق بفعالية في الجرائم وسير الإجراءات الجنائية، مع إيلاء اهتمام خاص للطبيعة الخاصة للجرائم التي تنطوي على العنف الجنسي والحساسيات المحيطة بها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الجرائم يجب محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم. ونؤيد بقوة سياسة عدم إفلات الجناة من العقاب وضمان مساءلة الأفراد، سواء كانوا عسكريين أو أفراد شرطة أو مدنيين. وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) يمكن أن يساعد أيضا على تحقيق العدالة للضحايا كملاذ أخير.

ولا يسعنا أن نفشل في جهودنا الرامية إلى القضاء على هذه الجرائم. ولا يسعنا أن ندع أفعال قلة تقوض العمل البطولي الذي يقوم به الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ومن الضروري كفالة أن يفي المجتمع الدولي بالتزامه السياسي باتخاذ إجراءات ملموسة والقابلة للقياس، وأن يتذكر حفظة السلام الذين يؤدون وظائفهم بصورة رائعة.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أثني على الجهود التي يبذلها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الذين يسعون جاهدين إلى إحلال السلام في مناطق النزاع معرضين حياتهم للخطر مرارا وتكرارا، والذين تطغى على عملهم الدؤوب أفعال تقترفها قلة قليلة.

السيد ستيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نود أولا أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة بناء على طلب مصر. وبما أن هذه المسألة تتعلق بصميم قيم منظمتنا وتتطلب التزامنا جميعا، فمن المهم أن نتمكن جميعا من العمل معا للتصدي لها.

وفي الماضي، وُجّهت ادعاءات بالاعتداء الجنسي إلى عدد من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات الدولية. إن هدفنا، الذي أُقرّ على أعلى مستوى، هو عدم

التسامح مطلقاً مع مرتكبي الاعتداءات الجنسية، بصرف النظر عن نوع القوة المعنية أو لون خوذاتها أو زيها الرسمي.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها مؤخراً السيدة جين هول لوت، المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذا العمل حيوي ليس لأنه مصمم لضمان اتباع نهج واسع لا يقتصر على حالات بعينها وحسب، وإنما أيضاً لتحسين فعالية المنظمة وجميع كياناتها بمواءمة الإجراءات.

وفي إطار الأمم المتحدة، نؤيد بقوة جعل التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقاً واحدة من الأولويات. وفي هذا الصدد، تسهم فرنسا، وهي أحد البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، في تمويل مكتب المنسقة الخاصة ووضع خبير قانوني كبير تحت تصرفها. وتضمّن التقرير الأول للمنسّقة بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام التي يتعين اتخاذها في مجالات الوقاية وتدريب أفراد حفظ السلام ودعم وحماية الضحايا وضمان الشفافية وإبلاغ المعلومات وإضفاء الطابع الرسمي على الاستجابات للادعاءات، وأخيرا، منهجة أفضل الممارسات. ونودّ الإسهام بقدر ما نستطيع في عدد من تلك الجهود، فيما ننتظر من الممثلة الخاصة نشر تقريرها الثاني في الأسابيع القليلة المقبلة.

وفي رأينا، فإن مسألة استجابة الأمم المتحدة لأي اتهامات، من جانب جميع كياناتها، تستحق بشكل خاص مزيداً من الدراسة، كما هو أيضاً حالُ تبادل أفضل الممارسات والمعلومات. وفي هذا الصدد، من الضروري كفالة أن تتخذ الأمم المتحدة ككل إجراءات بمزيد من السرعة لإرسال المعلومات – التي ينبغي أن تكون دقيقة قدر الإمكان – إلى الدول المعنية بحيث يمكن لمؤسساتها القضائية الوطنية العمل باستقلالية كاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعامل مع اتهامات الاعتداء الجنسي، بما في ذلك في البلاغات العامة، بموجب ضمانات سلامة الشهود والضحايا المزعومين، ولكن ينبغي أيضاً أن يكفل هذا التعامل حق الدفاع ومراعاة التدابير الاحترازية القانونية العادية في مجال القانون الجنائي.

وتنفذ فرنسا بالفعل، من جانبها وبصفتها الوطنية، سلسلة من التدابير التي تتواءم مع تلك التي ترسيها حالياً الأمانة العامة. أولاً، فيما يتعلق بالشفافية، قمنا بالرد على طلبات الحصول على المعلومات من كل كيان تابع للأمم المتحدة بشأن الاتهامات الخطيرة المتعلّقة بالجنود المنتشرين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأجرينا العديد من المناقشات المنتظمة معها بصورة رسمية وغير رسمية على السواء. وبالطبع جرت تلك المناقشات في احترام تام لأحكام الإجراءات الجنائية الفرنسية التي تنطبق على الإجراءات القضائية والتي تضمن الحقوق الأساسية لكل من الضحايا والمشتبه بهم، وفقا للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي مجال الوقاية عززت قواتنا المسلحة التدريبات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالأفراد الذين يجري نشرهم في عمليات خارجية والذين يتلقون جميعا الآن تدريبا محدثا وشاملا يستوفي المعايير الفرنسية أيضا بشأن سياسة الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الاعتداء الجنسي. وفيما يتعلق بالتحقيقات وإثبات الوقائع ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، تتخذ وزارة الدفاع الخطوات اللازمة، بما في ذلك من خلال نشر ضباط تحقيق وطنيين لاختصار زمن التحقيق. ولدينا القدرة على إجراء تحقيقات مستقلة أينما تنتشر قوات فرنسية. وفي الوقت نفسه، فإن السلطات القضائية الفرنسية تعمل على زيادة التبادلات بشأن التعاون القضائي مع الأمم المتحدة. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة إحالة جميع العناصر اللازمة للتحقيقات القضائية إن أُريد

لها أن تنجح، وذلك بأقصى سرعة ممكنة وفي ظل الاحترام الكامل للضمانات القانونية، بما أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمر الحاسم الأهمية للضحايا هو تحديد الجناة وتجريدهم من إمكانية إلحاقهم الضرر بالآخرين متى ثبتت الوقائع.

وكما أكدت علنا السلطات الفرنسية على أعلى المستويات في مناسبات عديدة، فإننا مصممون على التحقيق في الاتهامات الموجهة لقواتنا المسلحة على أكمل وجه. وفي خطاب في أيار/مايو إلى القوات الفرنسية الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أكد الرئيس فرانسوا أولوند مجددا أنه قد طالب باثبات الحقيقة وقال إنها مسألة شرف له ولجميع الفرنسيين وإنه لن يسمح بأي وصم للعلم الفرنسي أو للقوات الفرنسية. ومضى يقول إن كان هناك جناة، سينالون عقابا شديدا ولكن إن لم يكن هناك جناة يجب إعلان الحقيقة. والسلطات القضائية الفرنسية تعكف على النظر في الأمر والإجراءات القانونية جارية في احترام كامل لاستقلال السلطة القضائية.

إن مكافحة الاعتداء الجنسي أولوية قصوى ولكنها لا تعني أننا يجب أن نلقي باللوم على عملية لحفظ السلام بأكملها، ناهيك عن أصحاب الخوذ الزرق ككل. فجميعنا يعلم هنا كيف كانت القوات الدولية هامة ولا تزال بالنسبة للعديد من البلدان التي تشهد حالات نزاع. فما تم إنجازه في جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال – وفقا لما ذكرته الأمم المتحدة نفسها، أقل ما يقال عنه أنه منع حالة للشروع في إبادة جماعية. إن حفظة السلام أينما كانوا يستحقون دعمنا الكامل. وبدلا من التشكيك فيهم، ينبغي إيجاد سبل ملموسة لتحسين حماية المدنيين في كل مكان. وينبغي أن تكون تلك أولويتنا الجماعية، ويمكنني أن أطمئن الجمعية إلى أن فرنسا ستواصل بذل كل جهد لتحقيق ذلك.

السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة والملحة للغاية.

تؤيد السويد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الاوروبي في وقت سابق، ولكنني أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولا، إن موظفي الأمم المتحدة، سواء كانو قوات عسكرية أو شرطة أو مدنيين عاملين تحت علم الأمم المتحدة، يجسدون المثل العليا للمنظمة، في أي مكان من العالم يتم نشرهم فيه. ولكن في السنوات الأخيرة قوضت حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين الأمم المتحدة ككل على نحو خطير. ولذلك، يجب إعادة التأكيد على أن أعمال الاستغلال أو الانتهاك الجنسي التي يرتكبها موظفو لأمم المتحدة هي آفة. وهي تثير تساؤلات حول الثقة في منظومة الأمم المتحدة ككل وفي مصداقيتها والمثل العليا التي تجسدها. ويجب ألا يصبح الحماة جناة أبدا.

ولكن من المهم أن نتذكر أن هذه الحوادث ليست جديدة. ونحن، المجتمع الدولي، يجب علينا الآن تحويل الكلمات إلى أفعال والعمل وفقا لسياسة عدم التسامح إطلاقا التي ننتهجها بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واستجابتنا يجب أن تضع الضحايا في المقام الأول. ويجب حمايتهم والاستماع إليهم، ولا بد من أخذ جميع الادعاءات على محمل الجد. ويجب إجراء تحقيق ملائم في جميع ما يشتبه في وقوعه من جرائم وانتهاكات، وتقديم الفاعلين للعدالة. ويجب أن نوفر للضحايا الجبر والإعادة إلى الوطن. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تطبيق منظور جنساني عند تحليل الحالة على أرض الواقع من أجل تعزيز الامتثال وتعزيز الحماية للأفراد.

ثانيا، يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ككيان واحد في متابعة أي ادعاءات. وتدابير التخفيف يجب أن تشمل جميع

فئات الموظفين وجميع المكاتب ذات الصلة. إن الأعمال البشعة التي ترتكبها قلة قليلة يتحمل عواقبها الجميع. وهي تضر على نحو خطير بسمعة وأمن موظفي وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، في وقت لا ترتكب الأغلبية العظمى منهم، بطبيعة الحال، أي جرائم. وبالمثل، فإن الدول الأعضاء مسؤولة عن كفالة التحقيق على النحو المناسب في هذه الادعاءات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وكفالة التدريب الملائم للقوات وأفراد الشرطة والمدنيين أمر على نفس القدر من الأهمية من أجل منع هذه الجرائم من الحدوث في المقام الأول. والانطباع بوجود ثغرة للإفلات من العقاب لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية، وللمصداقية العامة لمنظمتنا.

وتعمل السويد بنشاط لمنع الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسيين في سياق الأمم المتحدة. وبناء القدرات أمر بالغ الأهمية، والسويد تدرب العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين من كل من السويد ومن بلدان أخرى، عن طريق المركز الدولي للقوات المسلحة السويدية ومركز الشمال الأوروبي للمسائل للجنسانية في العمليات العسكرية. إن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين هي أيضا جانب أساسي من جوانب الدورة الدراسية الدولية لضباط الشرطة وأحد أهداف التعلم الرئيسية لها، ومن المهم بشكل حيوي ضمان اجتياز جميع أفراد الشرطة لهذه الدورة قبل النشر. كما تركز الشرطة السويدية بشكل رئيسي على هذه المسألة في دورة الأمم المتحدة التدريبية المقبلة لرؤساء الشرطة، ونحن ننادي بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أداة لإعادة تشكيل عمليات السلام وحفظ السلام على السواء.

ثالثا، نرحب بقيادة الأمين العام في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا. ولا بد من تعزيز إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا ومتابعتها. ومن بين الخطوات المهمة اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وإعادة القوات إلى الوطن. ونقدر التقرير السنوي للأمين العام، بما في ذلك تقديم معلومات عن بلدان محددة (A/70/729).

نرحب أيضا بتقرير الأمين العام الأخير عن مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/71/97). ونتطلع إلى مناقشة تقرير الأمين العام بمزيد من التفصيل في اللجنة الخامسة، وكذلك إلى مواصلة العمل بشأن القضايا المتعلقة بالمساءلة الجنائية في اللجنة السادسة. وفي هذا السياق، فإن عمل المنسقة الخاصة يتسم بأهمية كبرى ونشجع تمديد ولاية مكتبها.

أخيرا، نحن نعلم جميعا أن العديد من حالات الانتهاك والاستغلال لا يتم الإبلاغ عنها. ولذلك، من الأهمية القصوى أن تتم حماية المخبرين والمبلغين عن المخالفات من جانب هذه المنظمة. إننا بحاجة إلى توحيد الجهود لكسر حاجز الصمت ومكافحة الإفلات من العقاب مع تحسين الآليات الفعالة لحماية وأمن وكرامة الضحايا والشهود. ويجب أن تكون استجابة الأمم المتحدة للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فعالة وقوية.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد المكسيك أن يشكر الرئيس ليكيتوفت على عقد هذه الجلسة ويقدِّر هذه الفرصة لتناول هذه المسألة الهامة في الجمعية العامة. ونقر بأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين عملٌ غير مقبول ويشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وعندما ترتبط هذه الأفعال بأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة، فإنها تقوض شرعيتها وسمعتها الطيبة ومدى فعاليتها.

ترحب المكسيك وتؤيد النهج المتجدد والمتكامل الذي يركز على حقوق الإنسان التي اعتمدها الأمين العام في الآونة الأخيرة لمواجهة هذه المشاكل ومنعها. ونعتقد، على وجه

الخصوص، أن من الضروري الحفاظ على سياسة عدم التسامح إطلاقا في مواجهة أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها الأفراد المدنيون أو العسكريون في عمليات حفظ السلام أو أي قوة أخرى يأذن بها مجلس الأمن للعمل، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة.

أما فيما يتعلق بالمساءلة، فنؤيد الموقف القائل بأنه ينبغي ألا يؤذن للدول التي أدرجت قواتها في قوائم التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال والتراعات المسلحة وعن العنف الجنسي المرتبط بالتراعات، بالمشاركة في وحدات في عمليات حفظ السلام، إلى حين رفع أسمائها من هذه القوائم. وبالمثل، شيد باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وتعيين الأمين العام بالسيدة جين هول لوت، منسقة خاصة معنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين. إ إن ما قامت به السيدة لوت من عمل صوب تحقيق استجابة منسقة وشاملة لهذا التحدي، عمل بالغ الأهمية. ولذلك، ننظر باهتمام إلى إمكانية تمديد ولاية مكتبها من أجل ضمان الاستمرارية وتعزيز الإجراءات التي تم الشروع بها.

على الرغم من كل ذلك، وبعد مرور أكثر من عقد على بدء الأمم المتحدة في التصدي بصورة منهجية لهذه المشكلة التي تسبب ضررا للضحايا لا يمكن إصلاحه وتشوه صورة المنظمة وسمعتها، لا تزال أمامنا تحديات كثيرة. ومن المؤسف أن استجابة الأمم المتحدة لم تلب توقعات الدول الأعضاء في بعض الحالات. وتعتقد المكسيك أن مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين لن تتكلل بالنجاح بدون المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء والالتزام بالتعاون مع الأمم المتحدة في الاضطلاع بجهود شاملة على جميع المستويات من أجل منع تكرار هذه الأعمال غير المقبولة. وفي هذا الصدد، نشدد على المسؤولية المشتركة للأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل تعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان ومعايير السلوك في الأمم المتحدة، سواء قبل مرحلة النشر أو في الميدان، فضلا عن المعايير التي تسبق عملية الاختيار وإجراء تحريات منتظمة عن خلفيات جميع الموظفين المنشورين. وقد حرصت المكسيك باستمرار على تنفيذ تلك التدابير خلال مشاركتها في عمليات حفظ السلام في المناطق التي نشرت فيها قواتها.

تقر المكسيك بأنه ينبغي إيلاء الأولوية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام لأن عملها يساعد على تشجيع المزيد من الثقة وتعزيز حماية المدنيين، مما يؤدي إلى استجابات أفضل للمشكلة. وفي السياق نفسه، يجب علينا أيضا أن ننظر في عوامل الخطر من أجل منع ارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض لفترات التناوب المطوَّلة والأنشطة الترفيهية وبرامج رفاه الموظفين.

تعتقد المكسيك أن الجمعية العامة يجب أن تواصل القيام بدور أساسي في تصميم، وتنفيذ، ورصد، وتقييم، واستعراض الإجراءات المنسقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على جميع المستويات من خلال اللجنة الرابعة، واللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وتتسم التدابير التي اعتمدتها اللجنة الخامسة في حزيران/يونيه بأهمية خاصة، فهي المبادئ التوجيهية الرئيسية للأمانة العامة بشأن أولويات الدول الأعضاء لضمان وتعزيز استجابة الأمم المتحدة إزاء حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وبناء على هذه الأسباب جميعها، تنظر المكسيك باهتمام إلى إمكانية إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة، وإلى استمرار تلك الهيئة في معالجة هذه المسألة المؤسفة واتخاذ إجراءات منهجية حيالها.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس ليكيتوفت على تنسيقه لعقد هذه الجلسة

الرسمية، وأن أشكر مصر على اقتراحها بأن تعقد في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“

تؤيد سلوفينيا أيضا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بتعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

وكما جاء في رسالة الرئيس، فقد عقدت الجمعية العامة بالفعل جلستي إحاطة غير رسميتين وتلا ذلك عملية تبادل للآراء بين الدول الأعضاء وممثلي الأمانة العامة هذا العام. غير أن تقارير مزعجة عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء الجنسي التي يقوم بها أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، لا تزال تشكل قلقا بالغا وتلقي بظلالها على الخدمات والتضحيات المشرفة التي تقدمها الأغلبية من أفراد حفظ السلام.

من الجدير بالذكر أن الأغلبية من الضحايا من النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. لذلك، تولي سلوفينيا عناية خاصة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لهؤلاء الأعضاء في مجتمعنا. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت سلوفينيا بالفعل العديد من القوانين والنصوص القانونية الأخرى التي تشمل قواعد بشأن الإخطار والتحقيق إزاء الادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك بشأن الإجراءات التأديبية والإجراءات الجنائية التي تسبق الأعمال الجنائية، في هذه الحالات. وفي هذا الصدد، زادت سلوفينيا أيضا من تركيزها على أهمية التدريب الملائم السابق للنشر الذي يشمل دورات خاصة بشأن مواضيع مثل حماية الطفل والمرأة في عمليات حفظ السلام، وحماية المدنيين.

بالإضافة إلى التدابير القائمة، اتخذنا على الفور خطوات إضافية من أجل بلوغ هدفنا المشترك، وفقا للمبادئ التوجيهية التنفيذية التي أدخلت مؤخرا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) والتدابير المختارة ذات الصلة الواردة في وثائق الجمعية العامة الإضافية، لذلك بدأنا بإصدار شهادات الامتثال المطلوبة للقوات المزمع نشرها، وقمنا بتعيين ضابط تحقيق بين القوات المنتشرة بالفعل إذا ما دعت الحاجة إلى إجراء تحقيق.

وكانت سلوفينيا أيضاً من بين أولى البلدان التي صادقت على مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين، التي تشكل إطاراً قيِّماً لضمان أن يكون حفظة السلام أفضل استعداداً لحماية المدنيين.

لقد رأت سلوفينيا دائماً أنَّ زيادة الوعي بشأن حقوق الإنسان ذات أهمية قصوى. فينبغي القيام بالمزيد واستثماره في ثقافة حقوق الإنسان، وتدريب أولئك المعيَّنين لحماية السكان المدنيين في الوطن والخارج.

فأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليست أعمالاً جسدية فحسب، بل تشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً للثقة بالأشخاص الضعفاء من قِبَل الأشخاص ذوي السلطة. فالعواقب جسيمة على المستويين الفردي والمجتمعي معاً.

لذا، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى المزيد من العمل على الصعُد الوطنية والإقليمية والعالمية، فردياً وجماعياً أيضاً، لمنع حدوث تلك الأعمال مجدداً أبداً. وتنفيذ سياسة عدم التسامح يجب أن يكون أولويتنا.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. والولايات المتحدة ترحب بهذه الفرصة لتؤكد مجدداً التزامنا بالتصدي لآفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ودعمنا الجماعي لسياسة عدم التسامح لدى الأمين العام وجهوده لتعزيز تنفيذها.

إنَّ الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قِبَل موظفي الأمم المتحدة يسبِّبان أذىً كبيراً للفئات الضعيفة، وهي الفئات نفسها التي تتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل الحماية والمساعدة

في بعض أخطر مناطق العالم. وهما يقوِّضان أيضاً مشروعية الأمم المتحدة وفعاليتها.

لقد بُذلت مؤخراً عدة جهود إيجابية في هذا الصدد. ففي عام ٢٠١٥، أورد بالتفصيل تقرير الأمين بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/779) أكثر من ٤٠ مبادرة لمعالجة الوقاية والإنفاذ والعمل العلاجي. وقبل نحو سنة، التقى الأمين العام البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة للمزيد من مناقشة تلك التدابير. وعقب إصدار تقرير الفريق المستقل الخارجي للاستعراض، المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، عيَّن الأمين العام جين هول لوت منسِّقة خاصة معنية بتحسين ردِّ الأمم المتحدة على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد كانت جهودها حاسمة حتى الآن في مواءمة نهج منظومة الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفي هذه السنة، اتخذ الأمين العام أيضاً خطوات هامة نحو زيادة الشفافية والقابلية للمساءلة بشأن مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم ضحاياهما. واتخذت الدول الأعضاء إجراءً في ذلك المجال أيضاً. وفي آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، مصدِّقاً على سلطة الأمين العام في مساءلة البلدان بشأن عدم اتخاذها إجراءً ملائماً ضد الأفراد التابعين لها عقب مزاعم استغلالٍ وانتهاك جنسيين ارتكبوهما. وفي أيار/مايو، اتخذت اللجنة الخامسة قراراً شاملاً متعلقاً بحفظ السلام، رحَّب بعزم الأمين العام على التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح، والتأكيد مجدداً على ضرورة التنسيق المعزَّز لدعم الضحايا وتوسيع سياسة الشفافية لدى الأمم المتحدة حيال مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

هذه جميعاً خطوات هامة في الاتجاه الصحيح نحو المساءلة، الشفافية، الوقاية ومساعدة الضحايا. وهذه الإصلاحات، معاً، أساسية للتمسُّك بسياسة عدم التسامح مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبعد أن أُدمِجت بشكل كامل في سياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها التنفيذية الموحَّدة، علينا أن نمضي قدُماً؛ ولا نستطيع العودة إلى الوراء.

إنَّ الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليسا مشكلة يمكن حلها بقرار أو إجراء وحيد. ويتعيَّن على الدول الأعضاء والأمم المتحدة معاً أن تكونا متيقظتَين وأن تسعيا إلى سبُل تحسين تنفيذ سياسة عدم التسامح نصاً وروحاً. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوة التي اتَّخذها الأمم المتحدة مؤخراً بنشر أمثلة على الكيفية التي تعالج بها البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة، والدول الأعضاء على نطاق أوسع والمنظمات الدولية الأخرى، مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين بتبادل القوانين الوطنية والأحكام والسياسات التنظيمية والأمثلة على الإجراءات المتخَذة رداً على ادِّعاءات محددة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويمكننا تحديد أفضل الممارسات والاستفادة منها.

والولايات المتحدة تدعم بقوة سلطة الأمين العام لتنفيذ سياسة عدم التسامح لديه، وترحب بالمبادرات التي اتَّخذها حتى الآن.

إنَّ الدول الأعضاء والأمم المتحدة تتشاطر مسؤولية مشتركة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وضمان أن يتلقى الضحايا المساعدة التي يحتاجون إليها. ونحن اليوم نؤكد مجدداً موقفنا الإجماعي ومفاده أنَّ حالة مثبتة واحدة من الاستغلال والاعتداء الجنسيين أمرٌ غير مقبول، وأنَّ لدينا جميعاً التزاماً جماعياً بالتصدي لهذه الآفة.

أخيراً، يجب علينا أيضاً أن نجدد الالتزام بحماية المُبلِغين، لأننا نعرف أنّه تبقى هناك مسألة بارزة متمثلة بنقص الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

السيد كابنتاييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تُحيِّي كازاخستان رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الرسمية، وتنضم بحزم إلى منظومة الأمم المتحدة، الدول الأعضاء الأخرى والشركاء العديدين في جهودهم لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكافحتهما.

وعلى الرغم من التقدم المحرَز، فإنَّ حوادث الاعتداء تتواصل. لذا، يود وفد بلدي أن يقترح تعزيز التدابير التالية، بما يشمل البروتوكولات، المعايير، الإجراءات، القابلية للمساءلة والتدابير العلاجية.

أولاً، إنَّ الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والأشكال الأخرى من سوء السلوك، ينبغي أن تُدرَج بانتظام على جدول أعمال مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مع متابعة قوية لجميع الحالات المبلَّغ عنها.

ثانياً، يجب على البلدان المساهمة بقوات أن تلتزم بالجدول الزمني الممتد ستة أشهر لإتمام التحقيقات وإبلاغ الأمم المتحدة بالتدابير المتَّخَذة في ما يتعلق بالسلوك الإجرامي.

ثالثاً، يجب أن نعبِّئ فريقاً من الشرطة والموظفين الطبيين للاستجابة الفورية للطوارئ، مع قائمة من الأخصائيين القادرين على السفر سريعاً، والذين يستطيعون لاحقاً تقديم الأدلة للتحقيقات من قِبَل البلدان المساهمة بقوات، لتيسير المقاضاة، دون منح الجناة أيَّ إفلات من العقاب. وينبغي تيسير ذلك عبْر المعلومات والتكنولوجيا لتعقُّب حفظة السلام، تخفيف انتهاكاتهم والتدقيق في سلوكهم.

رابعاً، يتعين علينا تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة، لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بتوفير ما يكفي من التمويل والموظفين. وينبغي أن يحظى ضحايا الاتجار بالبشر والعنف الجنسي باهتمام كامل وكافٍ وسريع، مع حصول متزايد على الرعاية الصحية، الدعم النفسي – الاجتماعي، المساعدة القانونية وإعادة الإدماج الاقتصادي – الاجتماعي. وهذا يعني العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، نظيرها المعني بالأطفال في حالات النزاع المسلح، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مكتب مفوَّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالاعتداء والاستغلال الجنسيين.

خامساً، من شأن المشاركة الكبرى لحفظة السلام من النساء المدرَّبات تدريباً جيداً أن تُسهم في تحسين النوعية الإجمالية لحفظ السلام وحماية المرأة.

إننا ندعم دعماً كاملاً سياسة عدم التسامح لدى الأمم المتحدة مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. والتركيز الجنساني يجب أن يكون متأصلاً في تعزيز حقوق الإنسان، سيادة القانون، العدالة عبْر الوطنية وإصلاح القطاع الأمني في العمليات متعددة الأبعاد. وينبغي أن تشارك النساء مشاركة كاملة في عمليات منع النزاع وحله وإعادة البناء الاجتماعي، حتى على أرفع مستويات الاتفاقات السلمية.

وتُسهم كازاخستان في العملية حالياً بتقديم مراقبين عسكريين ذوي كفاءة عالية ومعرفة جنسانية، إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونأمل بتوسيع هذا الانتشار مستقبلاً.

وكازاخستان، بصفتها الرئيس السابق، والعضو المشارك بنشاط في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون، تُسهم إسهاماً كبيراً في تهيئة الظروف المؤاتية لحماية المرأة، عبْر السعي الدؤوب إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وصكوك دولية أخرى في المؤسسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وتشجيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية.

وتُشاطر كازاخستان الدول الأعضاء الأخرى الاقتناع الراسخ بضرورة الحفاظ على كرامة المرأة واحترامها في أوقات النزاع.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تتقدم كوستاريكا بالشكر للسيد ماغنت ليكتوفت، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة الرسمية بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكوستاريكا تواصل دعمها الثابت للأمين العام في تصميمه من أجل القضاء على حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتنفيذ سياسة عدم التهاون مع تلك الحالات إطلاقا، ونتمسك باعتبار أي حالة مؤكدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين أمراً غير مقبول.

ونؤكد على تقديرنا لكل الجهود الرامية لتحسين آليات منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتقليص الوقت اللازم لإجراء التحقيقات بهذا الشأن، وتعزيز آليات الإعلام والاتصال بالجمهور العام، وإعداد برامج تدريبية للموظفين وتحسين نوعية الأجزاء الموضوعية من التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية بهدف معاقبة الجناة، عند الاقتضاء، في جملة أمور. ونرحب بتعيين السيدة جين هول لوت منسقة خاصة معنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونقدر لها، خصوصاً، ما تتصف به من انفتاح وتواصل وشعور بالمساءلة أمام الأعضاء.

وما فتئنا نحث السلطات ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، وجميع أصحاب المصلحة بوجه عام، على بذل المزيد من الجهود للقضاء على حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد تابعين للأمم المتحدة، ولمنع تكرارها وعدم السماح لمرتكبيها بالإفلات من العقاب. ونثني على العمل الذي يقوم به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ونرحب بتقريره الشامل بشأن حالة عمليات حفظ السلام (انظر A/70/95).

ومع ذلك، فإننا نأسف للتأخير في تقديمه للدول الأعضاء، وعدم قبول الأمانة العامة بجمل التوصيات الواردة فيه.

وكوستاريكا، جنباً إلى جنب مع البلدان المهتمة والمعنية بهذا الموضوع، تتابعه عن كثب. وقد طالبنا سلطات المنظمة بالمساءلة، وإن كنا نقدم دعمنا أيضاً لكي يتسنى لنا اتخاذ التدابير الضرورية في الجمعية العامة للتخلص من تلك الآفة. فلا يمكن أن نكتفي بإدانة تلك الأفعال ونمتنع في الوقت نفسه عن توفير الموارد الضرورية للمنظمة وتقديم الدعم السياسي لها من أجل مواجهتها.

إن استمرار الادعاءات الخطيرة بشأن ارتكاب حفظة السلام لتلك الأعمال؛ ونقص الإبلاغ عن حالات كثيرة منها؛ وعدم تقديم المساعدة للضحايا؛ وانعدام المساءلة، في كثير من الحالات، من جانب البلدان المساهمة بالوحدات بعدم التحقيق في مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموجهة ضد أفرادها، رغم التعهد الملازم بأن تكون مسؤولة عن هؤلاء الأفراد، إنما يقوض تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام ومصداقية تلك العمليات والمنظمة ذاتها. وتشكل تلك الأعمال البغيضة انتهاكاً صارخاً للواجب الأساسي المتمثل في حماية السكان المحليين، الذين ينبغي لأولئك الأفراد مساعدتهم، ويلتزم بذلك كامل أفراد عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن الأفعال التي ترتكبها القلة تلطخ العمل البطولي لعشرات الآلاف من الموظفين الذين يعملون على تحقيق المبادئ التي أنشئت من أجلها المنظمة.

ويجب تقليص الوقت اللازم لإجراء التحقيقات. يجب أن يتوفر للبعثات المزيد من الموظفين والموارد الضرورية لهذا الغرض، وأن تكون هناك وسائل أفضل للحصول على الأدلة اللازمة لإثبات الحالات. وفضلاً عن ذلك، يجب على المنظمة والدول الأعضاء فيها تطبيق وإنفاذ القرار ١١٤/٧٠ بشأن

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات.

كما ندعو الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) في مجمله، ولا سيما ما يتعلق بإعادة وحدة عسكرية أو وحدة شرطة إلى الوطن عندما يكون هناك دليل موثوق على ممارسة تلك الوحدة لهذه الأنواع من الأعمال. ويجب استبدال أي بلد لا يقوم باتخاذ الإجراءات المقابلة للتحقيق في ادعاءات ضد أفراده وإخضاعهم للمساءلة في هذا الصدد، مع حفظ الأدلة المتاحة في التحقيق.

وفي معظم الحالات، تكون الأمم المتحدة بصيص الأمل الأخير للمجتمعات المحلية والضحايا. فالمنظمة لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تفشل في هذا المنعطف الحرج. بالإضافة إلى ذلك، فإن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين تضر بمصداقية عمليات حفظ السلام، وهي ركيزة أساسية في تأسيس المنظمة، وتحبط تنفيذ ولاياتها، وخاصة ما يتصل بحماية المدنيين، وتشوه صورة حياد المنظمة في نظر السكان المحليين. وكل جهودنا للقضاء على تلك الحالات وتجنب الإفلات من العقاب ينبغي أن تكون رادعاً في طبيعتها لكي لا يرتكب الموظفون الحاليون والجدد ببساطة ذلك النوع من الأخطاء والجرائم، ويتم معاقبة مرتكبيه، عوضاً عن معاقبة الأفراد الذين يسعون إلى ضمان تنفيذ المنظمة لولايتها، كما حدث في تلك الحالة، للأسف.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الرئيس ليكتوفت على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع بهذه الأهمية. ونحن نشعر بالأسى إزاء ذلك العدد المرتفع والمتزايد من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكبة خلال البعثات الميدانية واستمرار أفظع الأشكال من تلك الأعمال. وغالباً ما لا تلقى تلك الأعمال والجرائم المقيتة ما يكفي من التنديد، ونتيجة لذلك، فقد أصبحت أكثر انتشاراً على ما يبدو، الأمر الذي يزيد من قلقنا فحسب.

وفي الشهر المنصرم، أولِيَ اهتمام كبير للاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكب في سياق عمليات حفظ السلام. وتلك مشكلة تؤثر على منظومة الأمم المتحدة برمتها، وليس على العسكريين فحسب. وبالتالي، لا بد من ضمان اتخاذ تدابير وقائية نظامية.

ونحن نحيي المنسقة الخاصة على العمل الذي تقوم به. ويجب أن يكون جميع الأفراد في كل الإدارات خاضعين للمساءلة عن أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المستهجنة. ونظراً لفداحة المشكلة، يجب أن تكون الإجراءات المتخذة بتوجيه من المنسقة الخاصة طويلة الأمد وأن تقترن بأحكام تكميلية. ولذلك، تؤيد سويسرا تمديد ولاية المنسقة الخاصة.

نرحب بتوصيات فريق الاستعراض المستقل بشأن رد الأمم المتحدة على ادعاءات الاعتداء الجنسي من جانب القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب أن تنفذ تلك التوصيات بسرعة وبلا هوادة. وفي هذا السياق، يثني وفدي على قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

وعلى الرغم من التدابير المتخذة، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لضمان تطبيق سياسة عدم التهاون إطلاقاً. فكل عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين هو عمل بالغ الخطورة وله أثر مدمر على ضحاياه لبقية حياتهم. وعلى الأمم المتحدة أن تضمن توفير الدعم لضحايا ذلك النوع من الجرائم. وتطبيق سياسة عدم التهاون مع تلك الحالات إطلاقاً لا يقتصر على منظومة الأمم المتحدة وحدها، بل ينسحب بنفس القدر على جميع الدول الأعضاء. والتعاون والالتزام الكاملين للدول الأعضاء هو السبيل الوحيد لضمان مساءلة حقيقية.

يجب علينا جميعا أن نتصرف في الوقت المناسب للتحقيق في الادعاءات حالما تنشأ ومحاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية. ويجب علينا أن نبلغ الأمين العام عن كيفية التعامل مع الادعاءات التي أصبحنا مدركين لها. بيد أن إطار القانون والسياسات الوطنية للدول الأعضاء غالبا ما يكون غير كاف لمعالجة الادعاءات المتعلقة بجرائم يزعم أن رعايا أجانب ارتكبتها خارج بلادها أو داخلها. إن تلك المسألة تستحق مزيدا من النظر، ويجب التصدي لها في جميع اللجان ذات الصلة. ولا بد من التحقيق في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين بحيث يمكن مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. وتعمل الأمم المتحدة ضمن سياقات مختلفة في جميع أنحاء العالم. إن سويسرا بوصفها دولة عضوا تقع عليها مسؤولية ضمان توفر الوسائل اللازمة لدى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ليتسنى له إرسال المحققين في أسرع وقت ممكن.

أخيرا، نود أن نشدد على الأهمية الرئيسية للشفافية في ضمان مصداقية الأمم المتحدة والجهود التي تقوم بها لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وكفالة مساءلة مرتكبي هذه الأعمال. ويجب ألا ننسى أن الملايين من الناس يستفيدون يوميا من أعمال المنظمة. إن الموقف السلبي السائد إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين يقوض مصداقية الأمم المتحدة بصفة عامة، ويشوه العمل الرائع اللازم الذي تقوم به في هذا المجال.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

تشعر كندا بقلق بالغ جراء جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة وحفظة السلام والقوات غير التابعة للأمم المتحدة. ونرحب بالمبادرات الأخيرة للأمين العام والدول الأعضاء والرامية إلى مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومع ذلك، يجب علينا أن نحترس من مغبة التهاون في ذلك الأمر. فزيادة الحساسية إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين ليست بديلا عن العمل والزخم اللازمين لحل المشكلة.

(تكلم بالإنكليزية)

يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أولا تحسين الشفافية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك عن طريق توفير معلومات مستكملة في الوقت المناسب عن حالة التحقيقات. فعدم توفر المعلومات وعدم المساءلة عن الانتهاكات المروعة التي ارتكبت في جمهورية أفريقيا الوسطى يقوضان مشروعية الأمم المتحدة. وتعتقد كندا أنه لا يمكن معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين إلا من خلال الشفافية والمساءلة. انطلاقا من ذلك أيدنا الأمين العام في مبادرته ومؤداها الإعلان على الملأ قائمة بأسماء البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطة التي تواجه ادعاءات تتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما تبين قائمة العام الماضي فإن كندا ليست بمأمن من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونقر بأنه كانت هناك حالات تشمل حفظة السلام الكنديين. إننا إذ نقر بتلك الحالات، نلتزم بالشفافية والعمل بصورة بناءة لضمان تحلي رعايانا من حفظة السلام بأعلى معايير السلوك.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء أن تدعم تعهداتها بمبدأ عدم التسامح بالاقتران بالعمل المحدد والفعال على الصعيد المحلي وهنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك في هيئات مثل اللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، من بين هيئات أخرى.

ثالثا، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تكون أكثر ابتكارا في نهجها لمساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. فعلى سبيل المثال، يمكن للأمم المتحدة أن تنظر في وضع ميثاق خاص بحقوق الناجين يحدد بوضوح سياسات

الأمم المتحدة، وجهات الاتصال، وآخر المستجدات بشأن التحقيقات والدعم النفسي والاجتماعي المتاح للضحايا. إن التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين مسؤولية مشتركة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وهناك العديد من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء بصورة انفرادية لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويشمل ذلك التمحيص، والتدريب، والتشريع، والشفافية والإبلاغ بالنسبة لجميع فئات الموظفين. كذلك ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة أيضا أن تتقاسم أفضل الممارسات.

رابعا، يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تفعل المزيد لإضفاء الطابع المؤسسي على ردها على الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن الواضح أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ليست مسألة سيجري تناولها عن طريق الحلول التقنية الصغيرة أو التعيينات المؤقتة. بل يتطلب ذلك من الأمم المتحدة والدول الأعضاء بذل جهود مطردة في الأجل الطويل، وينبغي تنظيم تلك الجهود وبالتالي دعمها. وكخطوة أولية، ينبغي للأمم المتحدة توطيد موقف المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين في الأجل الطويل ليتسنى الإبقاء على الضغط والزخم في التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

(تكلم بالفرنسية).

في الختام، تعتقد كندا أن هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تخليص الأمم المتحدة من آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء لإيجاد الوسائل اللازمة لتعزيز استجابتنا الجماعية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة والفريدة.

إن حفظة السلام يمثلون المنظمة في أفضل حالاتها. ويوفرون الحماية للمقهورين. ويوفرون الأمل لليائسين. ويساعدون على بناء مستقبل أكثر سلاما، وفي معظم الأحيان في مواجهة خطر شخصي كبير. إني ممتن لكل ذلك. ولكن حفظة السلام الذين يرتكبون أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين يقوضون كل شيء. إنهم يلحقون ضررا بنفس الأشخاص الذين أريد لهم توفير الحماية لهم. إنهم بذلك يدمرون حياة ومستقبل الشعوب. أما في أعين الضحايا والعالم، فإنهم يدمرون سمعة ومصداقية المنظمة بأسرها. ومن هذا المنطلق يجب علينا أن ننظر في كل حالة من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين لكونها حالات عديدة. وقد أُدرجت اثنتا عشرة قضية جديدة منذ تموز/يوليه، وهذا أمر غير مقبول.

إن مناقشة اليوم تمثل فرصة لجميع الدول الأعضاء، لا سيما جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمم المتحدة بوجه عام لقطع التزام بخفض هذا العدد إلى الصفر. أبدى الأمين العام التزامه بالقيام بذلك. ويسعدني أن المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، السيدة جين هول لوت، ستشارك غدا في المناقشة المتعلقة بمكافحة هذه المسألة في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذي سيعقد في لندن. وآمل من جميع البلدان المساهمة بقوات أن تعمل مع السيدة لوت وأن تدمج أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم في العقيدة العسكرية الخاصة بها لوقف هذه الآفة.

ربما هناك بدايات لبعض علامات التقدم المتواضع تصدر عن البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. وترحب المملكة المتحدة بالخطوات المتخذة منذ شباط/فبراير والواردة بالتفصيل في تقرير الأمين العام الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه (A/71/97). ومن الأمور الإيجابية أن بعض الدول الأعضاء أجرت تحقيقات في ادعاءات تتعلق بإساءة المعاملة وتحسين تعاونها مع الأمم

المتحدة. إن الجهود المنسقة التي بذلتها السيدة لوت لمعالجة التشرذم داخل منظومة الأمم المتحدة بدأت أيضا تؤتي ثمارها. يجري الآن بصورة كاملة أو جزئية تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير المستقل الذي أُعد بتكليف من الأمين العام. ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد من العمل.

إن كل تلك الحالات الأثنتي عشرة الجديدة توضح هذه النقطة بشكل مؤلم. وثمة حاجة إلى التزام حقيقي من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما عند تنفيذ التوصيات المتبقية من التقرير المستقل. ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا، وبخاصة في ما يتعلق بالوقاية والشفافية في إجراء التحقيقات والمساءلة الجنائية للجناة. وللقيام بذلك، توجد بعض الخطوات البسيطة التي بوسعنا اتخاذها، سنناقش تلك الخطوات في الاجتماع الوزاري المزمع عقده غدا في لندن.

أولا، يجب التدقيق على نحو كامل بالسيرة الذاتية لحفظة السلام وأن يكونوا مدرَّبين تدريبا كافيا ومجهزين قبل نشرهم. ثانيا، ينبغي أن يعرف حفظة السلام بأنهم سيخضعون للمساءلة إذا ما ارتكبوا أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ثالثا، يجب أن تتوفر للدول المساهمة بقوات الآليات والإرادة للتحقيق في الادعاءات بسرعة ودقة، ومعاقبة الجناة.

أخيرا، ينبغي إطلاع الضحايا على الحالة ونتائج التحقيقات ليتسنى للعدالة أن تأخذ مجراها. وكما قال زميلي الكندي من فوره، فإن المساءلة والشفافية تسيران جنبا إلى جنب.

من دواعي فخري أن أقول اليوم إن المملكة المتحدة ملتزمة بجميع تلك الخطوات الأربع. وتتلقى قوات المملكة المتحدة قبل النشر تدريبا صارما فيما يتعلق بالاستغلال ذ الجنسيين. ويعلم أفرادها بأنهم سيخضعون للمساءلة عن أي انتهاكات. وأعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على استعداد لقطع نفس الالتزام. لذلك هيا بنا نعمل معا من أجل القضاء على آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من أجل مصداقية بعثات حفظ السلام، والأهم من ذلك، من أجل حماية الناس الموجودين هناك.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ببساطة يجب أن يتوقف الاستغلال والاعتداء الجنسيان اللذان يرتكبهما حفظة السلام. إنهم يستغلون ضعف الأشخاص بالذات الذين أرسلوا لحمايتهم، ذلك العمل يمثل خيانة كبيرة للثقة. ويقوض مصداقية عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة وشرعيتها.

وقد أبدى الأمين العام تصميما على اتباع سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويبرز تقريره المتعلق بمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/70/729) إحراز تقدم ملموس في تنفيذ كثير من توصيات الفريق المستقل الخارجي المتعلقة بضمان الاتساق والمواءمة من خلال المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

نرحب بمجموعة المبادرات الرامية إلى الوقاية ومساعدة الضحايا وتحقيق المساءلة. ونؤيد على وجه الخصوص، القادة والمديرين الذين يتحملون المسؤولية عن تهيئة بيئة تمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وإنشاء صندوق استئماني مخصص لتقديم الخدمات الطبية والنفسية والقانونية للضحايا؛ وإبلاغ ومتابعة الأمانة العامة لحالة قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ولا يزال هناك عمل ينبغي القيام به لتحقيق المساءلة الجنائية. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم التي يرتكبها مواطنوها، ومقاضاتهم. ونؤيد، من حيث المبدأ، الاقتراح المتعلق بوضع اتفاقية دولية تكفل المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة فيما يتصل بجرائم ارتكبت في عمليات حفظ السلام. وسيتطلب ذلك من الدول الأعضاء ممارسة ولايتها القضائية الجنائية على مواطنيها المشاركين في

عمليات الأمم المتحدة. وإذا كان التزامنا بسيادة القانون ليس مجرد كلام، فيجب على الدول الأعضاء أن تكون مثالا يحتذى.

بالنسبة لأستراليا، يتلقى أفرادنا العسكريون وأفراد الشرطة المنتشرون في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التدريب السابق للنشر، على نحو يتسق مع متطلبات إدارة عمليات حفظ السلام، المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبالمسائل الأخرى المتعلقة بالحماية ويتلقون أيضا تدريبا على الأخلاق والسلوك. خلال السنوات الخمس الماضية، أدرجنا عنصر الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عملياتنا الثنائية مع تايلند وإندونيسيا، وكذلك في جميع أفرقة التدريب المتنقلة الرئيسية. وقمنا بسن تشريعات تنص على الولاية القضائية الأسترالية للبت في الجرائم الخطيرة التي يرتكبها مواطنونا في الخارج، بما في ذلك حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة والموظفون المدنيون التابعون للأمم المتحدة، وأطلعنا المنسقة الخاصة عليها. ولدينا أيضا قدرة تحقيق احتياطية، قادرة على الانتشار فورا لبدء التحقيق في الجرائم الجنائية أو التأديبية المزعوم ارتكابها من جانب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في جميع العمليات التي نشارك فيها.

وما فتئت الأمم المتحدة منارة أمل بالنسبة لأشد الأشخاص ضعفا في العالم. ويقضي الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يرتكبهما حفظة السلام على ذلك الأمل لدى الناجين ومجتمعاتهم المحلية. ويقوضان جهودنا الرامية إلى استعادة السلام والأمن، ويلحقان الضرر بسمعة الغالبية العظمى من حفظة السلام الذين يخدمون بشرف. ويجب عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب أن نقدم المساعدة والحماية والعدالة للناجين. فهم جديرون بذلك.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مصر والوفود الأخرى التي طلبت مناقشة هذه المسألة الهامة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالمسألة الواضحة كل الوضوح، لكنها أيضا أهم مسألة. أثر العدد المتزايد لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تأثيرا عميقا على الضحايا، ومعظمهم من النساء والأطفال. إن التكلفة البشرية كبيرة، ومعاناة الضحايا دائمة. ومن المهم بنفس القدر أيضا أن تلك الحالات تلحق ضررا بمصداقية الأمم المتحدة وعملياتها في مجال حفظ السلام.

من المؤسف أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام ليسا بالأمر الجديد. منذ أن عادت مجددا هذه المسألة البشعة تطل علينا برأسها مؤخرا، قامت الأمم المتحدة باتخاذ بعض الخطوات الهامة والإيجابية. وترحب سنغافورة بالتدابير المتخذة لتعزيز سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتبعها الأمم المتحدة، وتعزيز الشفافية وتنفيذ نهج يركز على الضحايا. لكن لا يزال يتعين فعل الكثير. وعلينا أن نتصرف بسرعة، ولكن يتعين علينا أيضا العمل بطريقة منسقة وشاملة. وفي هذا الصدد، أود التطرق إلى خمس مسائل.

أولا، نرحب بالخطوات المتخذة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا التي تتبعها الأمم المتحدة. وتشمل أفرقة الاستجابة الفورية في عمليات السلام، فضلا عن آليات تقديم الشكاوى القائمة على أساس المجتمع المحلي. وفي وقت سابق من هذا العام، أيد قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، قرار الأمين العام المتعلق بإعادة الوحدات التي توجد أدلة موثوقة على ارتكابها انتهاكات منهجية وواسعة النطاق. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تحت قيادة وكيلة الأمين العام السيدة هايدي ميندوزا. ونأمل أن يواصل الأمين العام المقبل إيلاء أكبر قدر من الأولوية لهذه المسألة.

تتعلق مسألتي الثانية بأننا في سنغافورة ندعم الجهود التي بذلتها كثير من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي زادت تنسيقها مع الأمم المتحدة. ويجري الآن نشر ضباط تحقيق بسرعة أكبر، عند ظهور ادعاءات. وقامت الكثير من

البلدان المساهمة بتسريع وتيرة تحقيقاتها. إننا نشيد بها، وكذلك بمبادرة الأمين العام لتجميع أفضل الممارسات وتسليط الضوء عليها. وسيساعدنا ذلك على أن نتعلم من بعضنا البعض. وتعد مواصلة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات أمرا حاسما لحل هذه المشكلة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بضرورة أن نبني ثقافة المسؤولية والمساءلة داخل كل عملية سلام تابعة للأمم المتحدة. ولا يمكن للأمم المتحدة مناصرة سيادة القانون إذا كان ممثلوها ينتهكون القانون، أو الأسوأ من ذلك أن تجري والاعتداءات من دون مساءلة. إن بناء ثقافة المساءلة يبدأ بالأفراد. وفي هذا الصدد، يسرنا عمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، مع البلدان المساهمة بقوات على تعزيز وتوسيع نطاق التدريب السابق للنشر. وقد شرعت إدارة الدعم الميداني في استخدام نظام تتبع سوء السلوك لتفحص خلفيات القوات. ترحب سنغافورة أيضا بتعزيز إطار الإبلاغ عن الادعاءات والتحقيقات والمضي قدما نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافية العامة. وفي رأينا، أن تسليط المزيد من الضوء على الزوايا المظلمة أمر طيب، لأن ذلك سيضمن عدم التسامح مع إخفاء تلك الجرائم الشنيعة. ونحض الأمين العام المقبل، عند تعيينه، على مواصلة بناء ثقافة المسؤولية والمساءلة.

أما نقطتي الرابعة بضرورة فتتعلق بوجود نهج على نطاق المنظومة من أجل التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين. لقد انتابني شعور بالحزن مؤخرا بعد أن قرأت تقريرا مستقلا جاء فيه أن الادعاءات انتقلت من مكتب إلى مكتب، ومن صندوق بريد إلكتروني إلى صندوق بريد إلكتروني. إن الضحايا ليسوا مجرد ملفات أو رسائل بريد إلكتروني. إنهم بشر. ويتعين على الأمم المتحدة ضمان التحقيق، وعدم إغفال أي ادعاء.

وفي هذا الصدد، ترحب سنغافورة بتعيين السيدة جين هول لوت منسِّقة خاصة معنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهي تقوم بعمل هام في تحليل المشكلة والتركيز على المسائل الرئيسية. والفريق العامل على نطاق المنظومة، الذي تترأسه، سيضفي الاتساق والتنسيق على استجابة الأمم المتحدة. والفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بالانتهاك الجنسي والعنف الجنساني سيُبقي أيضاً اهتمام الإدارة العليا منصبّاً على المشكلة أساساً. ونحن على ثقة بأنَّ السيدة لوت ستسهم في ردم الثغرات وضمان أن تواصل الأمم المتحدة متابعة العدالة من البداية إلى النهاية.

ونقطتي الخامسة والأخيرة هي أنَّ النضال للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب أن يكون مستمراً. وعلى جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة العمل معاً لرصد أُطُر المنظمة وتحسينها باستمرار. وعلينا أن نسأل أيضاً عمَّا إذا كانت السياسات القائمة كافية، وما إذا كانت لدى عمليات السلام ضوابط في موضع التطبيق، وإذا كان هناك ما يكفي من المحققين، في المقرِّ وفي الميدان على السواء. وينبغي لنا أن نتذكَّر أنَّ التحسينات التي أجريناها ليست هدفاً بحدِّ ذاتها. إنها موجودة بغية إحداث فرقٍ لدى الفئات الأكثر ضعفاً، وللحفاظ على اسم الأمم المتحدة وسمعتها ومصداقيتها ونزاهتها.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب أولاً عن تقديرنا للرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“.

إنَّ الاستغلال والانتهاك الجنسيين تهديد مستمر يقوِّض العمل البطولي لعشرات الآلاف من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وموظفيها. وهو يؤثر على تنفيذ ولايات حفظ السلام، فضلاً عن مصداقية حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وبحسب تقرير الأمين العام في شباط/فبراير (A/70/729)، فإنَّ العدد الإجمالي لمزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام بلغ ٦٩ حالة في عام ٢٠١٥، بينما بلغ العدد فعلياً ٤٤ حالة لعام ٢٠١٦. وهذه الأرقام توضح أنه يتعين

علينا جميعاً ضمان ألاَّ تُبدِّد أعمال قلةٍ إنجازات الآخرين في عمليات حفظ السلام.

إنَّ الحكومة المَلَكية في كمبوديا تتشاطر القلق بشأن المزاعم الخطيرة والمستمرة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من قِبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات غير التابعة لها على السواء. ونودُّ أن نؤكد أنَّ هذه الأعمال، أيّاً كان مرتكبوها، غير مقبولة في أيِّ ظرف من الظروف، ومن الضرورة القصوى ضمان أن تكون المساءلة ملائمة وسريعة، وأن تكون معالجة الاحتياجات الفورية للضحايا أولوية. لقد كانت كمبوديا، إلى جانب ١٣ بلداً آخر مساهماً بقوات، موضع ثناء وكيل الأمين العام للدعم الميداني، على أدائها الأخلاقي في حفظ السلام. وحكومة كمبوديا تدعم دعماً كاملاً جهود الأمين العام المتواصلة لتنفيذ وتعزيز سياسة عدم تسامح الأمم المتحدة حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبالتحديد تلك الهادفة إلى تعزيز آليات الوقاية، الإبلاغ، الإنفاذ والعمل العلاجي، بغية تدعيم المزيد من المساءلة.

إنَّ مركز كمبوديا الوطني لحفظ السلام دأب بنشاط على إجراء دورات تدريبية بشأن سلوك وانضباط أفرادها العاملين في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، وبشأن الاحترام لسيادة البلدان المضيفة وسلامتها الإقليمية وثقافتها وقوانينها قبل الانتشار في مناطق البعثات. وفي هذا الصدد، تدعو كمبوديا الدول الأعضاء إلى مشاركة الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات محددة لمنع ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وضمان تقديم مرتكبي تلك الجرائم للمساءلة القانونية.

ويود وفد بلدي أيضاً الإعراب عن تضامنه العميق مع جميع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وحثَّ الأمم المتحدة والدول الأعضاء على جعْل رفاه أولئك الضحايا أولوية، باتخاذ التدابير الضرورية لتزويدهم بالدعم والمساعدة الكافيين.

السيد ساوِر (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر.

وأودُّ أن أنضمَّ إلى المتكلمين السابقين في شكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم الرسمية، فضلاً عن شكر مجموعة البلدان الهامة المساهمة بقوات على مبادرتها.

إنَّ الاستغلال والانتهاك الجنسيين في العمليات الميدانية للأمم المتحدة بقيا غالباً بين العناوين الرئيسية للأنباء في السنوات القليلة الماضية. ومن غير المقبول ببساطة أن يقوم موظفو الأمم المتحدة، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، بالاعتداء على الأشخاص الذين أُرسِلوا لحمايتهم. وحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين تقوِّض فعالية الأمم المتحدة في الميدان، وتشكل تهديداً خطيراً لسمعتها ومصداقيتها.

وحين يتعلق الأمر بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، ينبغي أن نولي اهتماماً متساوياً للوقاية، ضمان المساءلة عبْر التحقيقات حسنة التوقيت والإجراءات القضائية الملائمة، ودعم الضحايا. وعلينا أن نأخذ في الحسبان الجوانب السياسية والقانونية والإدارية والمالية لجميع تلك المجالات. والطابع متعدد الوجوه للاستغلال والانتهاك الجنسيين يجعلهما موضوعاً مثيراً للتحدِّي في إطار الأمم المتحدة. وعدد من اللجان المختلفة، فضلاً عن مجلس الأمن، يتعامل مع جوانب مختلفة لهما. وهناك عدة أطراف فاعلة ومسؤوليات، مع خطوط إبلاغ عديدة وأشكال مختلفة من المساءلة. ومناقشة اليوم فرصة مفيدة لإجراء تقييم شامل لمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

إننا نرحب بالاهتمام المتزايد الذي أولاه الأمين العام والإدارة العليا لمشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي استمرت طوال السنة الماضية، فضلاً عن المشاركة النشيطة في مسألة العضوية في الأمم المتحدة، في الجمعية العامة ومجلس الأمن معاً. وقد اتُّخِذت خطوات هامة، مثل اعتماد قرار

مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وقرار اللجنة الخامسة الشامل، الذي اعتمدته الجمعية العامة بصفته القرار ٢٨٦/٧٠. وأود أن أسلِّط الضوء على أربعة مجالات رئيسية، حيث أحرز تقدم في السنة الماضية، ولكن تبقى هناك حاجة إلى الكثير من العمل.

أولها، التزامٌ معزز بسياسة عدم التسامح لدينا، لأنَّ المزيد من الجهد ضروري لضمان أن يصبح عدم التسامح واقعاً حالياً من أية حالة. وتلك مسؤولية مشتركة للأمانة العامة والدول الأعضاء المساهمة بقوات. وثانيها، مسؤولية تشاركية للتفاعل فوراً مع جميع المزاعم الموجَّهة إلى العمليات المكلَّفة من الأمم المتحدة وإلى كياناتها، سواء كان ذلك يعني المدنيين، الأفراد العسكريين وموظفي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أو المتعاقدين الفرعيين. والثالث هو أهمية التعاون على نطاق المنظومة. وقد أدت السيدة جين هول لوت، المنسِّقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، دوراً هاماً على هذا الصعيد، ونحن نشكرها على عملها. وأخيراً، هناك مجال الدعم للضحايا، حيث الصندوق الاستئماني خطوة هامة واحدة، بينما المطلوب أيضاً نهج أكثر شمولاً. ومن الحيوي أيضاً أن نعالج المسائل المنهجية، التجزئة ونقاط ضعف أخرى – بما يشمل التباينات في المواقف – في منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز استجابتها، ليس للاستغلال والاعتداء الجنسيين فحسب، بل لأشكال أخرى من حالات عجز المساءلة.

ختاماً، أود أن أؤكد للجمعية التزام وفد بلدي الثابت ببذل قصارى جهده لمنع ومكافحة المزيد من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الصعيد الوطني ومستوى الأمم المتحدة كليهما. فحتى حالة واحدة من هذا الاستغلال والانتهاك ليست مقبولة.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري للرئيس ليكتوفت على عقد هذه الجلسة الهامة.

من المؤسف أننا ما زلنا نسمع ادعاءات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعلينا أن نتعاون من أجل التصدي لتلك الأعمال المشينة التي تضررت بها مصداقية الأمم المتحدة بشكل كبير.

وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) يؤكد من جديد على سياسة عدم التهاون مع تلك الحالات إطلاقاً التي اعتمدها الأمين العام، ويتضمن إجراءات محددة يتعين اتخاذها من أجل مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأود أن أؤكد مجدداً دعم اليابان الكامل للقرار وتنفيذه.

وفي إطار تنفيذ هذا القرار، لا بد من تنسيق جهود جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وبدون التفاهم والتعاون بين تلك البلدان، فإن أي إجراءات نتخذها ستبقى قاصرة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة الذي عقد عدة جلسات إحاطة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسي هذا العام، ما زاد من عمق التفاهم بين الدول الأعضاء.

وبرنامج الأمم المتحدة التعليمي الإلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من المجالات التي تدعمها اليابان. وقد أعدت مواد تدريبية لهذا الغرض مؤخراً. وأود التشديد على أن هذا البرنامج لا يمكن أن يكون فعالاً إلا عندما يستوعب هدفه المتدربون، بما في ذلك الأفراد الذين توفرهم البلدان المساهمة بقوات أو عناصر الشرطة، ويشاركون فيه بشكل استباقي. وكما ورد في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، فإن التدريب النشط قبل النشر أمر أساسي، ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا تعميق التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد الشرطة. لذلك، ستشترك اليابان وإدارة الأمم المتحدة للدعم الميداني في عقد حدث لإعداد مواد التدريب خلال الأسبوع القادم، في ١٣ أيلول/سبتمبر تحديداً. وستكون هذه أول فرصة لإلقاء الضوء على تلك المواد أمام الدول الأعضاء. واليابان

تدعم ذلك الجهد بقوة كجزء من التنفيذ الفعال للقرار، وإنني أتطلع إلى رؤية أكبر عدد ممكن من الزملاء هناك.

وتولي اليابان أهمية محورية للحكم الخاص بتقديم المساعدة للضحايا، وهو أحد المجالات التي تناولها القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦). وينبغي للدول الأعضاء كافة النظر في ما يمكن أن تقوم به لمساعدة الضحايا. وقبل عام واحد، أعرب رئيس الوزراء الياباني شيترو آبي عن التزام اليابان بتقديم الدعم لبرنامج عمل علاجي لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسي، وذلك في القمة الثانية للقادة بشأن حفظ السلام، المعقودة هنا في نيويورك. وستعلن اليابان عن مساهمتها الملموسة في الاجتماع الوزاري الدفاعي بشأن حفظ السلام، الذي تعقده الأمم المتحدة في لندن، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا.

واتخذت اليابان أيضاً تدابير إضافية لدعم تنفيذ هذا القرار. وعلى سبيل المثال، قمنا بتعيين مسؤول للتحقيقات الوطنية في قواتنا المنشورة في جنوب السودان، بناء على طلب من الأمانة العامة.

وحفظة السلام هم الأمل الأخير للأشخاص الذين يعانون على أرض الواقع. ومن غير المقبول أن يخون حفظة السلام ثقة السكان من خلال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن غير المقبول أيضاً أن تلوث مثل هذه الأعمال من قبل بعض حفظة السلام شرف الأغلبية الساحقة من حفظة السلام الذين يعملون بجد وفي ظل ظروف صعبة.

ولدي اقتناع راسخ بأن علينا جميعاً أن نعمل معا للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسي من خلال تدابير ملموسة مثل تلك التي وصفتها اليوم، من أجل كل من الضحايا والأمم المتحدة.

السيد نايان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تود الفلبين أن تثني على الرئيس ليكتوفت لتنظيمه مناقشة اليوم بشأن مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في سياق عمليات حفظ السلام في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“.

وأود أن أذكر بملاحظات الأمين العام التي أدلى بها في الاحتفال باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذي أقيم في أيار/مايو، حيث قال إن حفظ السلام تبقى له الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن الأمور التي تقوض هذا العمل الرائد، كالاستغلال والانتهاك الجنسيين، يجب أن تُولى اهتماما مستمراً. ونحن نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال السيدة جين هول لوت، المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفريقها للاضطلاع بتلك المهمة لكبح تلك الآفة وإعادة بناء ثقة المجتمعات المتضررة.

وفي أوائل هذا العام، ومن المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن السلم والأمن، إلى الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام، ومن خلال جلستين على الأقل من جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تعقدها الجمعية العامة، نوقشت مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع. فهذه المسألة لا تقوض قيم الأمم المتحدة ومبادئها فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تآكل ثقة الشعوب التي تعهدنا بحمايتها. وهذا أمر لا يغتفر. كما أنه غير مقبول. ولا مكان له في منظومة الأمم المتحدة.

وإذا نظرنا إلى تلك المسألة في سياق ولاية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بحماية المدنيين، يجب أن تعالج هذه المسألة الحرجة بهمة من خلال ما يلي: أولاً، إعداد برامج قوية للتدريب قبل النشر وفي البعثة، ما يؤكد مسؤولية القيادة وخضوعها للمساءلة خلال سلسلة القيادة؛ ثانياً، تبادل المعلومات المناسبة بشأن استجابات محددة السياق لحالات

الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ ثالثاً، اتخاذ مبادرات إبداعية لبناء القدرات على أساس أفضل الممارسات في التغلب على ثقافة الإفلات من العقاب.

والفلبين، التي تعتز بالتقليد الذي درجت عليه لأكثر من ٥٠ عاماً بالمشاركة في حفظ السلام في ١٥ بلداً وإقليماً، تكرر دعمها القوي والمطلق لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التهاون إطلاقاً في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام والبعثات. فحالة واحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين هي أمر جلل يشوه صورة المنظمة ويلحق ضرراً بالغاً بحفظة السلام البواسل والشرفاء الذين يضحون بأرواحهم من أجل قضية السلام. والفلبين تتعهد بوضع حد للعنف الجنسي كلما وأينما وجد، وسنخضع قواتنا للمساءلة وفقا لأعلى معايير السلوك.

وتقف الفلبين، الآن أكثر من ذي قبل، متضامنة مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل معاً من أجل حماية سمعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعم ثقة الشعوب.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن إيطاليا هي المساهم الرئيسي بالقوات وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ونحن أيضاً من المشاركين الأصليين في إعلان كيغالي بشأن حماية المدنيين. وباختصار، نحن نولي أهمية قصوى لعمليات حفظ السلام وأثرها في تحقيق الاستقرار. وأكرر دعم إيطاليا الكامل لسياسة عدم التهاون إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما المقترحات المختلفة بشأن الوقاية والإنفاذ والإجراءات العلاجية لتلك الآفة. ونرحب أيما ترحيب باتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ٢٨٦/٧٠ وتعزيز وحدة السلوك والانضباط داخل إدارة الدعم الميداني.

ونحن مقتنعون تماماً بأهمية التدريب قبل النشر في تنفيذ ولايات حفظ السلام.

في ذلك الصدد، طورت فيالق قوات الدرك الإيطالية قدرات تدريبية فريدة في هذا المجال بالتحديد وذلك من خلال البرامج التي يقدمها مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار، الكائن مقره في فيتشيترا، إيطاليا، الأمر الذي أدى حتى الآن إلى تدريب نحو ٩ ٠٠٠ وحدة تنتمي إلى ٩٨ بلدا مختلفا. فكل دورة من الدورات التي ينظمها مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار توفر نماذج محددة بشأن مدونة قواعد السلوك الخاصة بالعاملين في ذلكم المجال، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبالإضافة إلى ذلك توفر أنشطة التدريب الأخرى، من قبيل حماية المدنيين لغرس التفاهم بين الأفراد العسكريين من حيث المفهوم العملياتي لحماية المدنيين. وهناك أنشطة تدريب وحدات الشرطة المنشأة التابعة للأمم المتحدة المقرر نشرها في مسرح العمليات، لكي تعمل الشرطة العسكرية الدولية في الوحدات المنشورة وفي فئات أخرى على أساسيات مكافحة العنف نحو السكان الضعفاء في مناطق الأزمات.

نظرا للحاجة المتزايدة التي أكدها، في جملة أمور، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والوثائق اللاحقة، بما فيها قرار المجلس ٢٢٧٢ (٢٠١٦) لتوفير أفضل الأدوات للموظفين المنتشرين في بعثات حفظ السلام لتمكينهم من معالجة القضايا المتعلقة بالسكان الضعفاء على النحو المناسب، أطلق مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار دورة تدريبية في عام ٢٠١٤ بشأن الحماية الجنسانية في عمليات دعم السلام. تهدف أغراض البرنامج إلى تثقيف موظفي دعم السلام حول

الصعوبات التي يواجهها السكان الضعفاء والكيفية التي يمكن بها مكافحة التمييز ضدهم؛ وأفضل الممارسات في الميدان؛ والمهارات اللازمة للتحقيق في حالات العنف الجنسي وتجارة الرقيق البشري.

تحقيقا لهذه الغاية، عيّن مركز فيتشيترا مستشارا للشؤون الجنسانية وحماية الطفل، ويتولى هذا المستشار مهمة تدريب العاملين في عمليات السلام بشأن المسائل الجنسانية قبل نشرهم. بدأت في عام ٢٠١٤ دورة دراسية عن الحماية الجنسانية. وقد أُعطيت تلك الدورة أربع مرات. وستبدأ المرة الخامسة في أوائل عام ٢٠١٧.. وبالإضافة إلى هذه الدورات بالذات، توفر جميع عروض البرنامج في مركز فيتشيترا وحدات تدريبية بشأن الحماية الجنسانية.

في الختام، ينطوي الاستغلال والاعتداء الجنسيين على إمكانية تقويض شرعية ومصداقية هذه المنظمة ذاتها، إذا لم نعمل الآن بعزم على تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا ونمكن من عدم الإفلات من العقاب بالنسبة لجميع الأفراد العاملين في الأمم المتحدة وفي عمليات السلام الدولية الأخرى الذين يرتكبون هذه الأعمال البشعة. وعلينا الآن أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود الوطنية وجهود الأمم المتحدة لوقف هذه الأفعال وإنزال العقوبة المناسبة على ارتكابها.

السيدة بيدرو كاريتيرو (أسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. باسم إسبانيا، سأقصر ملاحظاتي على بضع نقاط.

أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة بشأن موضوع حساس يتطلب من جميع الدول الأعضاء الالتزام الصارم. ويجب على المجتمع الدولي الاستجابة للأحداث التي تشوه مصداقية وشرعية الأمم المتحدة وتقوض العمل الجدير بالثناء الذي تقوم بها بعثات السلام. كما نود أن نعرب على شكرنا إلى الأمين العام والمنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى المشاورات التي أُجريت في الأشهر الأخيرة وكان ترمي إلى تحديد أفضل الممارسات في الميدان.

نود أن نبرز بأن إسبانيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، أيدت بشدة قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) الذي يسعى إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها الأفراد المنتشرين في بعثات السلام. وهذا هو أول قرار يتخذه المجلس ويكرس كليا لهذا الموضوع. إن المجتمع الدولي باتخاذه لذلك القرار إنما يبعث برسالة واضحة إلى مرتكبي هذه الأفعال.

كما ذكر المتكلمون السابقون، يجب علينا أن نعمل معا إذا ما أردنا النجاح في معالجة المشكلة. إن البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة مسؤولة في المقام الأول عن سلوك قواتها النظامية المنتشرة في الأمانة العامة وفي البلد المضيف. ويجب على جميع البلدان المساهمة بقوات أن تنفذ التدابير المناسبة لضمان إجراء التحقيقات اللازمة وتقديم الجناة إلى العدالة ووفقا لذلك معاقبتهم في أسرع وقت ممكن.

أود أن أشدد على أن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين يمكن أن تحدث في أي وحدة من الوحدات. ويجب عدم استفراد البلدان التي تقوم فورا وبمثابرة بإجراء التحقيق وتعزيز مساءلة الأشخاص المسؤولين عن أفعال فردية. بل على العكس تماما، يجب الإشادة بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة التي تتخذ تدابير وقائية قوية وتقوم بإجراء التحقيق مع رعاياها ومقاضاتهم كلما ارتأت سببا معقولا للقيام بذلك. وفي رأينا، هناك العديد من العناصر الأساسية في مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

أولا، يجب علينا جميعا تعزيز الوقاية من خلال التدريب المتين الذي يسبق عملية نشر القوات بدعم من الأمم المتحدة. ونؤيد بصفة خاصة سياسة الأمم المتحدة لتفحص سوابق

موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان التي تحول دون نشر الموظفين ذوي السوابق في الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وكما أوضحنا في مناسبات عديدة، فإن إسبانيا تدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج منظورات المرأة والسلام والأمن في الأعمال التنفيذية لبعثات السلام بوصفها تدابير وقائية رئيسية. ونؤيد بصفة خاصة وضع استراتيجية جديدة لمكافأة المشاركة الكبيرة للمرأة في صفوف الأفراد العسكريين في الأمم المتحدة بغية مضاعفة المعدل الحالي خلال السنوات القليلة القادمة، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥). إن تعاظم مشاركة المرأة في بعثات السلام هو في حد ذاته أحد التدابير الوقائية التي ستحصل على ثقة الضحايا في التنديد بأي إساءة معاملة محتملة على أيدي أفراد البعثة. نحن نشعر بالقلق لأنه لا يجري الإبلاغ عن العديد من الحالات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا اتخاذ تدابير عاجلة لتحديد الحد الأقصى، وأكرر، الحد الأقصى المحدد بفترة ستة أشهر للتحقيق في الادعاءات وإنفاذ العقوبات المناسبة والتدابير التأديبية إذا أثبتت الوقائع ارتكاب الفعل. ويجب اتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم الضحايا مع ضمان السرية، والتقليل إلى الحد الأدنى من الصدمات الناجمة عن العديد من المقابلات التي سيجريها موظفو الأمم المتحدة، وكفالة الحصول على المساعدة الطبية والنفسية. إننا نعمل على تعزيز الشفافية في أعقاب الادعاءات الرسمية من خلال رصد العملية اللاحقة، بما في ذلك أي إجراءات تتخذ بناء على النتائج التي يتم التوصل إليها.

يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مجددا دعمنا الراسخ للجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، ونرحب بمختلف التدابير المقترحة المتضمنة في تقاريره الأخيرة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالدليل الإرشادي العملي الذي جرى توزيعه في حزيران/يونيه بشأن تنفيذ قرار المجلس ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

سأكون مقصرا إن لم أذكر بإيجاز التدابير التي يجري تنفيذها حاليا في إسبانيا سعيا للحد من انتشار الاستغلال والاعتداء الجنسيين. تقدم وزارة الدفاع في بلدنا دورة دراسية دولية بعنوان ”نهج شامل إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات“ وجرى حتى الآن تنظيم ١٦ دورة دراسية دولية عقدت في أوروبا وأفريقيا. وبالمثل، منذ عام ٢٠١١ ما برح الوعي الجنساني في العمليات جزءا لا يتجزأ من عمل القوات المسلحة الإسبانية. ولدى نشر أي قوات يجري تعيين مستشار في الشؤون الجنسانية يتولى أيضا مركز المنسق للمسائل المتصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وعلاوة على ذلك، في مناقشة مجلس الأمن الرفيعة المستوى التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/PV.7533) قطع رئيس إسبانيا التعهدات التالية فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي، وقد أسفرت تلك المناقشة عن اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥): التأكد من أن جميع دورات التجنيد والدورات التدريبية التي يجري تنظيمها للقوات المسلحة تشمل التدريب الخاص المتعلق بقرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ تشجيع جميع القادة من المستويين الأول والثاني العاملين في البعثات والعمليات الدولية على تلقي تدريب خاص في هذا المجال. وأخيرا، البدء بعقد دورة افتراضية عن القضايا الجنسانية في سياق العمليات قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

أخيراً، فإن قواتنا المسلحة تعمل على تنفيذ حلول أخرى ذات طابع أكثر عمومية. وفي جملة أمور، نسعى لتقليل الوقت الذي تقضيه القوات في الميدان، وتشجيع ترقية قادة القوات ممن تتوفر لديهم خبرة معترف بها في هذا المجال، وتعزيز الرقابة الذاتية بين القوات وتحسين التواصل بين المجتمع المدني والضحايا المحتملين. ورسالتنا قصيرة وواضحة – هناك مدنيون يقعون ضحية للاستغلال والانتهاك الجنسيين على أيدي آخرين، ويجب أن تكفل لهم الحماية. ولأولئك الضحايا

أسماء. وأقل ما يستحقونه استجابة سريعة من المجتمع الدولي ومتابعة يقظة من جانبنا.

السيدة بريرا سوتومايور (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد إكوادور بعقد هذا النقاش كوسيلة لمعالجة شفافة وحازمة لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها بعض من أفراد عمليات حفظ السلام التي ترسلها الأمم المتحدة وتأذن بها. وفي الوقت نفسه، تقر إكوادور بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به وحدات القوات وعناصر الشرطة التي يتم نشرها في تلك العمليات، فضلاً عن موظفي المنظمة من المدنيين.

يجب أن نعي أنه، بالنسبة لكثير من السكان الذين يعيشون في البلدان المتضررة بالنزاع، فإن التواصل الوحيد مع الأمم المتحدة المتاح لهم قد يكون من خلال جندي في بعثة لحفظ السلام، تحديداً، وهو ما يعني أن الجنود الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة لديهم مسؤولية إضافية. والأحداث المقيتة التي شهدتها جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٥، والتي أثارت ضجة كبرى لأنها مست قطاعاً هشاً من السكان، قد برهنت على افتقار المنظمة إلى العمل وفشلها في تنفيذ تدابير مناسبة لمنع وإنهاء ارتكاب أعمال الانتهاك الجنسي التي، على العكس من ذلك، أصبحت ممارسة متكررة. وكان رد فعل المجتمع الدولي وأثر ذلك على مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمثابة تحذير للأمم المتحدة للتعامل مع هذه المسألة الحساسة بمزيد من الالتزام لضمان منع تلك الأعمال وملاحقتها.

ومنذ ذلك الحين، كان هناك العديد من التطورات الإيجابية. فالتقرير الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المعنون ”اتخاذ إجراءات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام“، الذي أعدته لجنة مستقلة من الخبراء عينها الأمين العام، أنشأ واحداً من الأطر التنظيمية لمعالجة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبثق هذا الإطار من ولاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، التي ترسخ جذورها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، إذ تشدد على الحاجة الملحة إلى أن تولي الأمم المتحدة لقضية حقوق الإنسان نفس الأهمية التي توليها لقضايا الأمن والتنمية، لا سيما بالنسبة للفئات الهشة من السكان حيث النساء والأطفال هم الأكثر تأثراً في الغالب. وفي نفس الوقت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من التماسك والتنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية الدولية المختصة في منظومة الأمم المتحدة، لأن المسألة تتعلق بضمان احترام وحماية حقوق الإنسان للمدنيين الذين يتم نشر ذوي الخوذ الزرقاء بينهم، والذين تأثروا بمأساة النزاع بالفعل.

وإكوادور تتحمل مسؤوليتها كبلد مساهم بقوات في عمليات حفظ السلام. ونأمل بعد هذا النقاش أن تعزز الأفكار المختلفة التي تولدت خلاله قبول توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الأخير (A/71/97) من أجل مواصلة تنفيذ سياسة عدم التهاون إطلاقاً ودعوة مجلس الأمن بشأن مكافحة الإفلات من العقاب وملاحقة المذنبين في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئيس ليكتوفت والبلدان التي طلبت عقد هذه المناقشة، ما يتيح لنا الفرصة لمناقشة تحدٍ لا بد من إيجاد حل له من أجل مستقبل بعثات حفظ السلام وصورة الأمم المتحدة بشكل عام.

والأرجنتين تعرب عن دعمها المستمر والحثيث لسياسة عدم التهاون إطلاقاً التي ينتهجها الأمين العام في التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين وتطبيقها في جميع عمليات حفظ السلام في ما يتصل بالعسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين على السواء. وإذ نأسف لاستمرار حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، نرى أن علينا أن نوفر للمنظمة وسيلة فعالة لمنع هذه الأفعال والمعاقبة عليها، إذ يرتكبها

بعض موظفي الأمم المتحدة ضد أشخاص أوكلت لهم مهمة حمايتهم، وتنطوي على مخالفة صارخة لولايات المنظمة.

وفي هذا الصدد، يجب أن نواصل تنفيذ برنامج العمل الذي اقترحه الأمين العام في تقريرين سابقين بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما كرسته القرارات ذات الصلة للجمعية العامة. والتي يتعين مواءمتها مع قرارات مجلس الأمن التي أيدناها أيضا. وعليه، فإننا نرى أنه يمكن النظر في فكرة إدراج الموضوع كبند في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي هذه الحالة، نحتاج إلى الاتفاق على تضافر جهودنا لتجنب ازدواجية العمل، كيما يتسنى للمنظمة أن تعتمد على رؤية متماسكة ومنسقة وموحدة بشأن هذا الموضوع الحساس.

إن الوضع جد خطير. وكما قيل، فإن حالة واحدة هي أمر جلل، ويجب أن ننتقل من سياسة عدم التهاون إطلاقاً مع تلك الحالات إلى الصفر في عدد الحالات. ولذلك، رحبنا بتعيين السيدة جين هول لوت منسقة خاصة معنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتماشياً مع التغييرات الجارية حالياً داخل المنظمة لتشجيع الوقاية والحماية، فإن التدابير التي يتعين تنفيذها يجب ألا تقتصر على معاقبة من تثبت إدانتهم، وبالتالي تجنب الإفلات من العقاب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً منع الجرائم المرتبطة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وإيواء ضحايا تلك الجرائم. وعدم التهاون مع تلك الحالات إطلاقاً أمر أساسي، بطبيعة الحال، ولكن تحديد مستوى الحد الأقصى من الوقاية وحماية الضحايا أساسي أيضاً.

واتساقاً مع هذا الشاغل، ينظم المركز المشترك للتدريب على عمليات حفظ السلام في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأرجنتينية منذ سنوات دورات شاملة لمعالجة المسائل الجنسانية في سياق عمليات حفظ السلام، وخصوصاً منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونظمت تلك الدورات للقوات الأرجنتينية المنشورة والتي سيتم نشرها في عمليات حفظ السلام، وكذلك للقوات من بلدان أخرى التي تتلقى التدريب بشكل منتظم في مركز التدريب الأرجنتيني.

وفي السياق نفسه، نرحب بإنشاء الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية التي أقرتها الجمعية العامة، يجب معالجة عوامل الخطر المرتبطة بجرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك طول فترات تناوب القوات المنضمة إلى الوحدات، ونقص التدريب على معايير السلوك والظروف المعيشية للجنود، في جملة أمور.

إن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام مهمة أساسية تشملنا جميعا، ولا يمكن السماح بوقوعها فريسة لمنطق الهيئات أو المجموعات التفاوضية المختلفة للمنظمة. ولذلك، فإننا ندعو إلى مزيد من التعاون والتفاهم المتبادل بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والجمعية العامة، والبلدان المساهمة بقوات وعناصر الشرطة بالأخص من أجل تصميم ودعم التدابير الضرورية التي تكفل نجاحها.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن موضوعٍ هامٍ كهذا.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على أنَّ أوروغواي، بصفتها بلداً مساهماً بقوات، وله تاريخ طويل من المشاركة في مختلف عمليات حفظ السلام، تعتبر مكافحة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين مسألة خطيرة جداً، وهي في هذا الصدد ملتزمة التزاماً ثابتاً بسياسة عدم تسامح الأمم المتحدة مع تلك الحالات. ونود أن نؤكد أيضاً على مدى أهمية التطوير الدائم للسياسات المتعلقة بالمسألة، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة، وأخَذ وجهات نظرها في الحسبان.

والذين يرتكبون أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين مذمومون بكل السبُل، لأنهم يخونون ويستغلون ثقة الأشخاص الذين ينبغي أن يحموهم، في انتهاك واضح للولاية التي نُشِروا بمقتضاها. وأود أن أؤكد أنه لكي تتعامل أوروغواي مع تلك الحالات، فإنها، بصفتها بلداً مساهماً بقوات، دأبت على العمل باستمرار لإحراز تقدم بشأن تحسين الوقاية، عبْر التدريب قبل الانتشار، والضوابط الملائمة ميدانياً، والقيادة المقتدرة على كل مستوى. وقد اعتمدت حكومة أوروغواي بنوداً تشمل مساءلة المسؤولين وتقديم الدعم للضحايا، تأكيداً لالتزامها بحقوق الإنسان وكرامة الضحايا. وأود أن أذكر بعض التدابير التي اتخذناها للمضيّ قدُماً في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ويتعيَّن على جميع أفراد الوحدات الوطنية اجتياز دورات قبل الانتشار، ينفِّذها مهنيون محترفون من خارج القوات المسلحة، بمشاركة المكتب القطري للأمم المتحدة، تتناول حقوق الإنسان، القانون الإنساني الدولي، والسياسات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، والجنسانية وحماية الأطفال. وعلى جميع الأعضاء توقيع إقرارٍ قبل الانتشار، يعترفون فيه بأنهم تلقَّوا تعليمات بشأن تلك المواضيع، ويتحملون المسؤولية إذا خالفوها، ويُجيزون حسماً من رواتبهم لتغطية التكاليف المترتِّبة على إعادتهم إلى الوطن لأسباب تأديبية.

تُنشَر كل وحدة وطنية من قِبَل ضابط تحقيق وطني مؤهَّل ومدرَّب لتنفيذ أية تحقيقات ضرورية في الحالات التي تُطلَق فيها المزاعم ضد أي عضو في الوحدة. وتُنشَر كل وحدة وطنية على مستوى كتيبة أو وحدة قابلة للمقارنة، مع ضابط مدرَّب خصيصاً، معيَّن قاضي تحقيق من قِبَل المحاكم العسكرية. وهذا يعني أنه في حالات الشكاوى من الاستغلال أو الانتهاك الجنسي، التي يُقرِّر التحقيق أنَّ عضواً من الوحدة مسؤول عنها، يمكن لقائد الوحدة تقديم القضية إلى محكمة عسكرية. وعندئذ تُطلق المحكمة العمل عبْر القاضي المذكور، الذي سيمثِّل الأوامر المباشرة من القاضي العسكري المعيَّن للقضية، ويُفوَّض فيها وينفِّذها. وهذه التدابير تضمن أنه يمكن لقضاة التحقيق أن يتصرَّفوا باستقلالية عن القادة العسكريين، وأنهم يستطيعون جمع المعلومات والأدلة اللازمة لضمان أن يتمكَّن القضاء من تنفيذ عمله بسرعة وفعالية، في إطار المحاكمة وفق الأصول القانونية.

لقد أبلغت أوروغواي – الأمم المتحدة والسلطات الميدانية حيث تنتشر وحدات منها في البعثات – معلومات الاتصال بجهة التنسيق في وزارة الخارجية، التي يمكن للضحايا، أو ممثليهم القانونيين، الاتصال بها في الحالات المحتمَلة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، المرتكَبة من قِبَل قوات من أوروغواي، بما يشمل قضايا الأبوَّة، بغية تلقِّي المشورة بشأن الإجراءات لممارسة حقوقهم وفقاً للنظام القضائي في أوروغواي ولأهليتهم.

لقد أعدَّت وزارة الدفاع الوطني في أوروغواي بروتوكولاً مصمَّماً لضمان النتائج المثلى في الإجراءات التي ينبغي اتباعها، بدءاً من الكشف عن قضية محتمَلة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووصولاً إلى تسويتها، بما يشمل اتخاذ تدابير مناسبة بحق المسؤولين عن تلك الأعمال، وتقديم المشورة للضحايا وممثليهم القانونيين، لتمكينهم من نَيل حقوقهم بمقتضى القانون الوطني. وإنَّ عدداً من التدابير الإضافية، المعتمَدة بشأن مسؤوليات القوات المنتشرة في عمليات حفظ السلام، أسهم أيضاً في ضمان أن تكون أدلة الحمض النووي قد أُخِذت من المتَّهمين في تحقيقات عديدة، بحيث مكَّنت من إثبات أُبوَّتهم في بعض القضايا. وقد عيَّنت حكومة أوروغواي أيضاً جهة التنسيق المذكورة أعلاه، دعماً للضحايا، اللواتي هنَّ أمهات، في إجراءات قضائية ناجمة عن مسائل متعلقة بالأُبوَّة.

وتشعر أوروغواي بالقلق الشديد إزاء التأثير السلبي لهذه الحالات على مصداقية عمليات حفظ السلام وصورتها، وقدرتها على تنفيذ ولاياتها، لكنَّ قلقاً خاصاً يساورنا إزاء حقيقة أنه في إطار المجموعة الواسعة من السلوكيات التي يمكن اعتبارها حالات استغلال واعتداء جنسيين، تشمل أفراداً عسكريين أو شرطة أو مدنيين، فإنَّ المسؤولين عنها مذنبون بارتكاب سلوك غير مقبول، ومع أنَّ العديد من تلك الحالات قد تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، فإنَّ فيها جميعاً اعتداءً على كرامة الضحايا. ومن المؤسف أنَّ مثل هذه الحالات تنتهي بالإساءة والضرر للعمل البطولي والمسؤول لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام المنتشرين في بعثات مختلفة، والذين يضحي بعضهم بأرواحهم في تنفيذ ولاياتهم.

وأود أن أختتم بالقول إنَّ أوروغواي تودُّ أن تؤكد مدى أهمية أن تُواصل المنتديات العاملة في هذا المجال، مثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة، عملها بشأن الموضوع، بدون المساس بحقيقة كون الجمعية العامة تعالج هذه المسألة الهامة حسنة التوقيت والمبرَّرة في جلسة اليوم العامة.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم. إنه لأمر ضروري تماما إشراك الدول الأعضاء في مناقشة متعمقة لمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قِبَل حفظة السلام، وأود أن أشكر الوفد المصري على مبادرته.

إنَّ أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام قد مر عليها ٧٠ عاما الآن. وقد شارك عدة مئات الآلاف من حفظة السلام في هذه المهمة النبيلة المتمثلة في صون السلام من أجل البشر. وقد ضحى أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد منهم بأرواحهم في أداء مهماتهم. إنهم يحققون مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عبْر أعمالهم المحددة وجهودهم الدؤوبة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، حاملين الأمل إلى الناس في مناطق النزاع والحرب. وستحيا مساهماتهم وتضحياتهم إلى الأبد في ذكريات الشعوب في جميع أرجاء العالم.

في السنوات الأخيرة، ارتكب عدد قليل جداً من حفظة السلام أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعض البلدان، مُلحِقين ضرراً كبيراً بسمعة حفظ السلام وصورة الأمم المتحدة بأكملها. والصين تدعم جهود المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير شاملة لمعالجة المسألة بشكل ملائم. أولاً، ينبغي أن نحافظ على سياسة عدم التسامح مع المسألة على صعيد حفظة السلام. وينبغي أن نحمي سمعة الأمم المتحدة، ونضمن لأنشطة حفظ السلام أن تتطور بشكل سليم، وأن نتخذ تدابير صارمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وحين تُرسي الأمانة العامة القواعد ذات الصلة وتضع مبادئ توجيهية للسلوك، ينبغي لها أن توسِّع تنسيقها وتواصلها مع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، لضمان أنَّ بإمكان حفظة السلام المنتشرين في مناطق البعثات أن يتصرفوا أخلاقياً، ويمتثلوا بدقة للقوانين والإجراءات التأديبية ويحترموا السكان المحليين.

ثانياً، ينبغي تحسين قابلية حفظة السلام للمساءلة بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تعزز الانضباط والمساءلة، وينبغي لمجلس الأمن والأجهزة الأخرى والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة تعزيز تعاونها في هذا الصدد. وينبغي للقوات غير التابعة للأمم المتحدة، المأذون بها بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن، والبلدان ذات الصلة أن تفعل الشيء نفسه في تحقيق الانضباط في صفوف قواتها. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم المساعدة للبلدان المساهمة بقوات في اتخاذ تدابير شاملة خلال جميع مراحل نشر عمليات حفظ السلام من أجل منع ومكافحة هذه الأفعال.

ثالثا، يجب علينا أن نتخذ نهجا متكاملا لضمان التطور السليم في عمليات حفظ السلام. إذ أن الأمانة العامة تضطلع بمسؤولية هامة في تحسين إدارة ونشر قوات حفظ السلام. وتدعم الصين الأمين العام بان كي – مون والأمانة العامة في تطبيق تدابير ملموسة عند البحث عن حلول مناسبة. وينبغي لمجلس الأمن، والجمعية العامة واللجان ذات الصلة أن تنسق جهودها، وفقا لولاية كل منها. ويمكن للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بوصفها هيئة تداولية للسياسات العامة المتعلقة بحفظ السلام، الاضطلاع بدور أكبر.

رابعا، ينبغي إيلاء الاهتمام لبناء قدرة البلدان المساهمة بقوات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يراعي بشكل كامل الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان النامية، وأن يعمل على بناء قدراتها. وينبغي لجميع الأطراف استخدام القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، وتقديم مزيد من المساعدة التقنية وتدريب الموظفين، ومساعدة البلدان المساهمة بقوات في إثراء نوعية التدريب السابق للنشر ونوعية قواتها، وكذلك إدارتها، لضمان أن يتمتع المشاركون في عمليات حفظ السلام بدرجة عالية من الانضباط والكفاءة وأن يكونوا قادرين على أداء المهام الهامة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين مجمل أداء عمليات حفظ السلام.

إن حفظ السلام قضية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، ويؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقر بالمساهمات الهامة للبلدان المساهمة بقوات وللعديد من حفظة السلام في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وأن يعمل بصورة مشتركة من أجل الحفاظ على السمعة الطيبة لعمليات حفظ السلام. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية لعمليات حفظ السلام وأن يدعمها حتى تواصل تقدمها.

السيد أوكوروديلي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس ليكيتوفت على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. لقد أصبح الاستغلال والاعتداء الجنسيان من جانب أفراد حفظة السلام مسألة تثير قلقا بالغا لأن هذا السلوك المؤذي يضر بسلامة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لمعالجة هذه المسألة، وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

نحيي النظام الموسع الذي وضعته الأمانة العامة لتفحص الخلفيات السلوكية لجميع الأشخاص الذين يجري نشرهم كأفراد في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء خدمتهم في الأمم المتحدة. وقد تسبب هذا التدبير في انخفاض حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين المبلغ عنها من ٦٩ حالة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٤ حالة حتى الآن في عام ٢٠١٦.

تتطلب أفضل السياسات التنفيذ الشامل والجماعي من أجل تحقيق الهدف المنشود. والجهود الرامية إلى إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين يجب أن تكون مسؤوليتنا المشتركة، ولا ينبغي ترك الأمانة العامة وحدها. ويجب على الدول الأعضاء أن تأخذ زمام المبادرة في البحث عن التدابير الرامية إلى التصدي بفعالية لهذا التحدي. وهذا يتطلب من الدول الأعضاء الالتزام بمنع ارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام. ويجب بذل جهود متضافرة لتجنب الوقوع في حالة تصبح فيها الجهود المفيدة لذوي الخوذ الزُرق موضع تشكيك، بسبب سلوك غير لائق لعدد قليل من أفراد قوات حفظ السلام.

نحث على سرعة التحقيق في مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ومقاضاة الفاعلين واعتماد التدابير اللازمة وتهيئة بيئة عمل تقلص من ميل حفظة السلام نحو الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسيتطلب ذلك برامج للتدريب والتوجيه، وزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام، واستبعاد مرتكبي الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جميع بعثات الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تشرع في تكريس الجهود الرامية إلى وقف جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين لها. ولا يمكن تحقيق السلام الذي نسعى إليه إذا سمحنا لفئة قليلة طائشة بتلطيخ سمعة قواتنا.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية التدابير العلاجية لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونشيد بآلية استقبال الشكاوى في المجتمعات المحلية التي تم نشرها بحيث يمكن لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين الاستفادة من القنوات السرية والموثوقة للإبلاغ عن الاستغلال الجنسي. وهذه الآلية تعمل بالفعل في سبع بعثات لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نشجع على التبرعات المحددة مسبقا إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتوفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة القانونية والاحتياجات المادية من قبيل توفير الغذاء والملبس والمأوى لضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

السيد ميسرا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للرئيس ليكيتوفت على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الركيزة الأبرز والأوضح في ركائز الأمم المتحدة. إن الهند، بوصفها أحد أقدم وأكبر المساهمين فيها، ما فتئت ملتزمة التزاماً كاملاً بسياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقد نفذت العديد من التدابير الاستباقية لمنع وقوع الحوادث المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. كذلك كانت الهند أول بلد يساهم في الصندوق الاستئماني المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

نقدر الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية وسياسات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مناقشة جماعية وشاملة بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء. ولا بد من أن تكون البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة جزءا من أي تركيبة بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من أجل رسم سياسة عملية وقابلة للتنفيذ.

إن البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلوك وانضباط أفرادها، بما في ذلك إجراء التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب احترام الإجراءات الوطنية للولاية القضائية في كل دولة عضو، وتفهم جميع الأطراف لها. وأخيرا، ينبغي أن ترمي الجهود الجماعية إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية والآثار المترتبة عليها.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وتؤكِّد البرازيل مجدَّداً تأييدها لسياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن الأهمية بمكان لجميع الدول الأعضاء معالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بشكل جماعي، مع قيام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدور ريادي في تنفيذ تدابير تكفل المساءلة الواجبة حيال هذه الجرائم.

إن الجمعية العامة مسؤولة عن وضع التوجيهات اللازمة للأمانة العامة من أجل تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية ومعايير ملموسة بشأن الإجراءات الوقائية والعلاجية، وتحاشي ثقافة الإفلات

من العقاب داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الاستمرار في القيام بدور رئيسي في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وينبغي تركيز الجهود على منع ومعالجة الأسباب الجذرية وعوامل الخطورة، مثل فترات التناوب الطويلة للقوات، وانخفاض المستوى في مجال الصحة والأنشطة الترفيهية، والقرب من المواقع المدنية، وعدم كفاية التدريب السابق للنشر.

ثالثا، يجب علينا أن نتخذ نهجا متكاملا لضمان التطور السليم في عمليات حفظ السلام. وتضطلع الأمانة العامة بمسؤولية هامة في تحسين إدارة ونشر قوات حفظ السلام. وتشكر الصين الأمين العام بان كي – مون والأمانة العامة لتطبيق تدابير ملموسة عند البحث عن الحلول المناسبة. وينبغي لمجلس الأمن، والجمعية العامة واللجان ذات الصلة أن تنسق جهودها، وفقا لولاية كل منها. ويمكن للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بوصفها هيئة تداولية السياسة العامة المتعلقة بحفظ السلام، الاضطلاع بدور أكبر.

رابعا، ينبغي إيلاء الاهتمام لبناء قدرة البلدان المساهمة بقوات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدرس بشكل كامل الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما البلدان النامية، وأن يبني قدراتها. وينبغي لجميع الأطراف استخدام القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، وتقديم مزيد من المساعدة التقنية وتدريب الموظفين، ومساعدة البلدان المساهمة بقوات لإثراء نوعية التدريب السابق للنشر ونوعية قواتها لضمان أن يتمتع الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام بدرجة عالية من الانضباط.

إن حفظ السلام قضية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وهو يؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات والعديد من حفظة السلام إلى عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وينبغي لها الاشتراك في الحفاظ على السمعة الطيبة، وتعليق أهمية على دعم حفظ السلام حتى يتسنى له مواصلة التقدم.

السيد أوكوروديلي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس ليكيتوفت على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. لقد أصبح الاستغلال والانتهاك الجنسيان من جانب أفراد حفظة السلام مسألة تثير قلقا بالغا لأن هذا السلوك المؤذي يضر بسلامة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لمعالجة هذه المسألة وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ونحن نحيي النظام الموسع التي وضعته الأمانة العامة لفحص السلوك السابق لجميع الأشخاص الذين يجري نشرهم كأفراد في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء خدمتهم في الأمم المتحدة. وقد تسبب هذا التدبير في انخفاض حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها من ٦٩ حالة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٤ حالة حتى الآن في عام ٢٠١٦.

وتتطلب السياسات الأفضل تنفيذا شاملا وجماعيا من أجل تحقيق الهدف المنشود. والجهود الرامية إلى إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب أن تكون مسؤوليتنا المتبادلة، والامانة العامة لا ينبغي تركها لوحدها. ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ زمام المبادرة في البحث عن التدابير الرامية إلى التصدي بفعالية لهذا التحدي. وهذا يتطلب من الدول الأعضاء الالتزام بمنع ارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام. ويجب بذل جهود متضافرة لتجنب

الوقوع في حالة التي تصبح فيها الجهود المفيدة لذوي الخوذ الزرق موضع تشكيك، بسبب سلوك غير لائق لعدد قليل من أفراد قوات حفظ السلام.

ونحث على سرعة التحقيق والمقاضاة لمرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واعتماد التدابير والبيئة التشغيلية التي تخفض من ميل حفظة السلام نحو الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسيتطلب ذلك برامج التدريب والتوجيه، وزيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام، واستبعاد مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جميع بعثات الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تشرع في تكريس الجهود الرامية إلى وقف جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين لها. ولا يمكن تحقيق السلام الذي نسعى إليه إذا سمحنا بسمعة قواتنا أن يلطخها طيش قلة قليلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية التدابير العلاجية لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونشيد بالآلية استقبال الشكاوى في المجتمعات المحلية التي تم نشرها بحيث يمكن لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين الاستفادة من القنوات السرية والموثوقة للإبلاغ عن الاستغلال الجنسي. وهذه الآلية تعمل بالفعل في سبع بعثات لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نشجع على التبرعات المحددة مسبقا إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتوفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والمساعدة القانونية والاحتياجات المادية مثل الغذاء والملبس والمأوى لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

السيد ميسرا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للرئيس ليكيتوفت على عقد هذه المناقشة بشأن تعزيز منظومة الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى الاستغلال والانتهاك الجنسيان. وتمثل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الركيزة الأبرز من ركائز الأمم المتحدة والأكثر وضوحا. وتبقى الهند، بوصفها أحد أقدم وأكبر المساهمين فيها، ملتزمة التزاماً كاملاً بسياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقد نفذت العديد من التدابير الاستباقية لمنع الحوادث المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما كانت الهند أول بلد يساهم في الصندوق الاستئماني المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ونحن نعرب عن تقديرنا لضرورة وضع مبادئ توجيهية وسياسات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مناقشة جماعية وشاملة بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والدول الأعضاء. ولا بد أن تكون البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة جزءا من أي تركيبة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل تحقيق سياسة عملية وقابلة للتنفيذ.

إن البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بسلوك وانضباط أفرادها، بما في ذلك إجراء التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب احترام الإجراءات الوطنية للولاية القضائية في كل دولة عضو، وفهمها من قبل جميع الأطراف. وأخيرا، ينبغي أن ترمي الجهود الجماعية إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية والآثار المترتبة عليها.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة وتؤكِّد البرازيل مجدَّداً تأييدها لسياسة عدم التسامح مطلقا التي ينتهجها الأمين العام إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن الأهمية بمكان معالجة مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين بشكل جماعي، من جانب عموم الدول الأعضاء، مع قيام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدور ريادي في تنفيذ تدابير لكفالة المساءلة الواجبة حيال هذه الجرائم.

إن الجمعية العامة مسؤولة عن وضع التوجيهات اللازمة للأمانة العامة من أجل تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، بما في ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية ومعايير ملموسة بشأن الإجراءات الوقائية والعلاجية وتجنب ثقافة الإفلات من العقاب داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الاستمرار في القيام بدور رئيسي في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وينبغي تركيز الجهود على منع ومعالجة الأسباب الجذرية وعوامل الخطورة، مثل فترات التناوب الطويلة للقوات، وانخفاض مستوى العافية والأنشطة الترفيهية، والقرب من المواقع المدنية، وعدم كفاية التدريب السابق للنشر.

إن البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن سلوك وانضباط أفرادها، وإجراء التحقيقات في ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. لذلك من الأساسي احترام الإجراءات القانونية الواجبة ومراعاة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء. ونشجع على زيادة التشاور الموسع والهادف بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، تشاور يركز على أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر للرئيس ليكيتوفت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وهو أمر أصبح مصدر قلق بالغ.

إن إثيوبيا بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تود أن تكرر مرة أخرى التزامها الكامل والثابت بسياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح المطلق مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. يجري تزويد حفظة السلام من رعايانا بالتدريب اللازم قبل نشرهم في بعثات السلام، بما في ذلك التدريب بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ما فتئنا نبذل الجهود الرامية إلى معالجة عوامل الخطر المحتملة التي قد تؤدي إلى حالات من هذا القبيل، وكلما نتلقى أي إبلاغ عن سوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين لنا، نصمم على إجراء التحقيقات الضرورية واتخاذ التدابير المناسبة بناء على ذلك. ومع ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لإثارة بضع نقاط حيث نرى ضرورة للنظر فيها في معرض معالجتنا لهذه المشكلة.

أولا، إن الادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين بالغة الخطورة، وينبغي أن تستند إلى حقائق يمكن التثبت منها. ولكن التجارب المحدودة الخاصة بنا بيّنت لنا أن بعض هذه الادعاءات لا تفي بالحد الأدنى من المعايير الاستدلالية. وهذا أمر ينبغي تفحصه بعناية لأن هذه الادعاءات لا تشوه فقط سمعة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ولكنها تشوه بالفعل سمعة الأمم المتحدة بشكل عام.

ثانيا، إن مشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام ينبغي النظر إليها بطريقة شاملة بغية معالجة الأسباب الجذرية لها. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بمشاركة جميع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك ومن الأهم، البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة. فمن دون مشاركتها النشطة، لا يمكننا أن نتصور أي حل لمعالجة المشكلة في جوهرها.

ثالثا، إن الجمعية العامة هي المنتدى المناسب لمناقشة هذه المسألة وإيجاد حل شامل للمشكلة. وما مناقشتنا اليوم إلا خطوة أولى على الدرب، ويتعين على اللجان الحكومية الدولية ذات الصلة، وبوجه الخصوص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، زيادة تداولها لهذه المسألة وتقديم التوصيات الملائمة بشأن كيفية المضي قدما بها.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئيس ليكيتوفت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة استجابة لطلب مصر بالنيابة عن عدد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، بمن فيها بنغلاديش.

تسهم بنغلاديش في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لكي تعمل على النهوض على الصعيد الدولي ببعض القيم والمبادئ التي نعتز بها بوصفنا أمة. إن الإدعاءات بارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام تتعارض مع تلك المبادئ، ولا يمكن التغاضي عنها. ولذلك، نقدر مدى الإلحاحية التي نعلّقها على معالجة هذه الادعاءات. إن الثقة والائتمان اللتين اكتسبهما رعايانا من حفظة السلام لا يمكن التشكيك بهما بسبب آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبالنسبة للبلدان المضيفة لحفظة السلام يجب ألا تشعر بالضعف أمام الناس الذين تعتبرهم حماة السلام.

تماشيا مع التزامنا الراسخ بنهج عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين لنا، ندرك الحاجة إلى التصدي لهذه الآفة بأسلوب حاسم وعلى نحو مطرد. ولا بد لمختلف طبقات التمحيص، والرقابة، والرصد المتبعة حاليا من أن تساعد على زيادة تعزيز جدار الحماية ضد هذه الانحرافات. وفي حالة أي ادعاء وحدوث أي انتهاك، فإننا مهما شددنا على أهمية المساءلة وإجراء التحقيق المناسب لا يمكن أن نكون مبالغين في التشديد. ولا بد من اتخاذ التدابير التأديبية وتطبيق العدالة الجنائية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية المقابلة من أجل إنفاذ تلك التدابير والإبلاغ عنها وإيلائها العناية الواجبة. فاتخاذ الإجراءات التصحيحية لدعم الضحايا في حالة الادعاءات المثبتة بالبراهين مسؤولية لا يجوز إغفالها.

حدد الأمين العام بصورة إيجابية بعض العوامل التي تنطوي على حدوث الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وهي عوامل تتجاوز بعض الادعاءات العشوائية. ومن مسؤوليتنا المشتركة دعم الأمين العام قدر الإمكان في معالجته لتلك العوامل. وفي حين أن هذه العوامل لا يمكنها في أي حال من الأحوال أن تشكل ذريعة لادعاءات من هذا القبيل، يصبح من المهم تعلم الدروس المستقاة من سائر السياقات بطريقة موضوعية ووضع استراتيجيات الاستجابة المناسبة من خلال المشاورات مع جميع الأطراف المعنية على الصعيد الميداني. أما في المقر، فمن الأهمية البالغة أن تكون مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين جزءا من المشاورات الثلاثية التي تشمل مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة.

إزاء الزخم الذي تحقق لمواجهة التحدي، نلاحظ أن المناقشات الجارية في مختلف المنتديات تتماشى مع ولايات كل منها. ومع ذلك، ربما يستبعد ذلك إمكانية وضع سرد مدروس بعناية ومتماسك عبر الوصلة البينية لسائر هذه الهيئات. ولذلك، نرى جدوى في طرح اقتراحات منتظمة تشمل جميع المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع، وذلك ضمن اختصاص الجمعية العامة وبمشاركة جميع البلدان الأعضاء في المنظمة. كما ينبغي أن تكون هذه الاجتماعات منتدى لتقاسم وثائق الأمانة العامة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية بهدف تعزيز الشفافية والملكية في جميع المجالات.

علينا أن ندرك أن معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين غاية لا يمكن إدراكها من خلال الدعاية والإثارة. إن تلك الحاجة الماسة للحفاظ على الرقابة والامتثال الصارم يمكن الوفاء بهما أساسا من خلال التدريب المتين السابق للنشر والمخطط له جيدا؛ وإجراء تحقيقات سليمة وموثوقة في وقت مبكر؛ وبالمقاضاة الفعّالة وفقا للأحكام القانونية الوطنية السارية. كل ذلك يتطلب منا أن نضع معايير واضحة، ونجري حوارا شفافا وشاملا، وأن نستثمر استثمارا مستداما في بناء القدرات عندما تكون هذه الاحتياجات قائمة. وكما تم توضيح ذلك عدة

مرات، فإن اتباع نهج من العقاب الجماعي على سوء سلوك وجرائم بعض الأفراد ربما يؤدي إلى نتائج عكسية.

كذلك فإن وسائط الإعلام والشركاء الآخرين بحاجة إلى توعية بأهمية النهوض بصورة ومصداقية بعثات حفظ السلام، والمطالبة بالمساءلة في الوقت نفسه.

السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بقرار عقد هذه الجلسة في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال: ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، بشأن المسألة الحاسمة المتمثلة في للتصدي لأفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها أفرادٌ من حفظة السلام.

نعتقد أن مناقشة اليوم ستسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الأمم المتحدة ودعم أهداف حفظ السلام التي نرمي إلى تحقيقها بصورة جماعية. أود أن أشدد على أن جورجيا لديها خبرة كبيرة بوصفها بلدا مساهما في الأمن والاستقرار الدوليين من خلال توفير وحدات عسكرية كجزء من عمليات السلام في مختلف أنحاء العالم. وبالرغم من أن ٢٠ في المائة من أراضينا ترزح تحت الاحتلال الأجنبي غير الشرعي، ولا يزال يوجد مئات الآلاف من المشردين داخليا، ويجري حرمان اللاجئين الجورجيين – ضحايا التطهير العرقي – من حق العودة إلى ديارهم، ما زلنا ملتزمين بجهود السلام الدولية في جميع أنحاء العالم.

في عام ٢٠١٤، شاركت الوحدات العسكرية الجورجية في العملية التي جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف منها دعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى استعادة الاستقرار في البلد وتعزيز عملية التحول السياسي. وفي عام ٢٠١٥، واصلت جورجيا المشاركة في بعثتين بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. لا تزال جورجيا أحد أكبر المساهمين بقوات من بين الدول غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان. لقد خدم بفخر واعتزاز أفراد الجيش الجورجي في العراق وفي منطقة البلقان.

في الوقت الذي نواصل فيه البحث عن سُبل لتعزيز دعم عمليات حفظ السلام الدولية وجعلها أكثر كفاءة وموجهة نحو النتائج، نؤيد التصدي للتحديات الراهنة بطريقة شاملة وشفافة، بما في ذلك التصدي لجرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يزعم بأن حفظة السلام ارتكبوها. وتسلّم جورجيا بجوهرية حماية المدنيين وتعلّق أهمية كبيرة على سلامة السكان بوصفهم عنصرا حاسما للاستقرار والأمن والسلام المستدام. وفي هذا الصدد، تلتزم جورجيا التزاما كاملا بسياسة عدم التسامح على الاطلاق مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام وتلتزم بضمان المساءلة التامة للجناة.

نعتقد أن حفظ السلام مسألة تتعلق بالثقة أيضا. وفي ذلك الصدد، ردت بسرعة الحكومة الجورجية والقوات المسلحة الجورجية على الادعاءات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير بشأن حالات الاستغلال الجنسي للقاصرين من جانب أفراد القوات المسلحة الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى ليتسنى ضمان استجابة مثالية من حيث السرعة والاستعداد لإجراء التحقيق. فقد قامت وزيرة الدفاع في جورجيا بالرد على التقرير على الفور بأن أصدرت بيانا يدين أي عنف ضد السكان المدنيين المحليين، وشددت على أهمية إجراء التحقيق السليم في أوانه في هذه المسألة، ودعت إلى احترام المساءلة والتدابير الإدارية التي يتعين اتخاذها إذا ثبت ارتكاب جرائم. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزيرة الدفاع في جورجيا أمرا بإنشاء فريق للتحقيق المشترك بين الوكالات. وتم تنسيق أنشطة الفريق على أعلى مستوى، وأقرت حكومة جورجيا الزيارة التي قام بها الفريق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعربت وزيرة الدفاع في جورجيا عن رغبة حكومة جورجيا بإجراء تحقيق مناسب وعلى نحو واف في الادعاءات، فقد شكّلت فريق التحقيق المشترك بين الوكالات وخططت لزيارة إلى بانغي، ويشمل الفريق الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، واللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، وممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمدير التنفيذي لليونيسيف، ومدير الإدارة القانونية في منظمة أطباء بلا حدود. وأعربت الوزيرة في رسائلها، عن القلق إزاء الادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وطلبت مشاركة الأطراف المعنية في عملية التحقيق بتوفير الحماية للمستشارين المدنيين في الميدان، بينما طلبت في الوقت نفسه حصول فريق التحقيق المشترك بين الوكالات على الوثائق المتاحة.

بغية ضمان النجاح لعملية تحقيق منسقة جيدا في الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ضم الفريق المشترك بين الوكالات الوطنية ممثلين عن هيئات إنفاذ القانون الوطنيين، وخدمات حماية حقوق الإنسان والأطفال على الصعيد الدولي، بما في ذلك كبار المحققين في القضايا الجنائية الرئيسية، والشرطة العسكرية، وإدارة الشؤون الخاصة، وضابط برتبة مقدم من دائرة التفتيش العامة للشؤون الخاصة في وزارة الدفاع في جورجيا، ومدعي عام من مكتب النائب العام في جورجيا، وخبير في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وعلماء نفس ومترجمين شفويين.

في حزيران/يونيه، سافر الفريق المشترك بين الوكالات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء التحقيق. وأجرى أعضاء الفريق التحقيق وحضرت عملية استجواب الضحايا المزعومين وتحديد الجناة. وخلال الزيارة التي قام بها فريق التحقيق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، تعاون عن كثب مع المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى واليونيسيف. وأقرت وكالات الأمم المتحدة بالمهنية العالية لعمل الفريق وبأنه وضع نموذجا يُحتذى به في البلدان الأخرى.

لقد تم إحضار المواد التي جمعت أثناء زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك البروتوكولات والتقارير والوثائق القانونية الأخرى، إلى جورجيا وتجري دراستها بعناية. وفي هذه المرحلة، واستنادا إلى البيانات الأولية التي تم تجميعها خلال التحقيق، لم يُكشف النقاب عن أي تورط للجنود الجورجيين في ارتكاب جريمة. وإذا ما أثبتت نتائج التحقيق براءتهم، فسترحب جورجيا بالشجب العلني للادعاءات، إذ أن هذا ينطوي على أهمية كبرى لشرفنا الوطني الذي اكتسبناه من خلال خدمة قواتنا وتحليها بأعلى معايير السلوك الأخلاقي حتى فعلت ذلك على حساب الأرواح الغالية للأفراد الجورجيين.

في الختام، أود أن أشدد على أملنا في أن تصبح التدابير السالفة الذكر التي اتخذتها حكومة جورجيا جزءا من منهجية تغيير مستمر في الأمم المتحدة في التعامل بجدية أكثر مما فعلنا في الماضي مع آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة. بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تاريخ اختتام الدورة السبعين للجمعية العامة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على توصية

المكتب بأن تختتم الجمعية عملها في موعد غايته يوم الإثنين الموافق ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. يدرك الأعضاء أنه وفقا للقرار ٢١٤/٥٢ ألف والمقرر ٤٦٨/٥٢، أن يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ سيصادف عطلة رسمية في مقر الأمم المتحدة وذلك احتفالا بعيد الأضحى.

في هذا الصدد، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد اختتام الدورة السبعين إلى يوم الثلاثاء، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر. ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تأجيل موعد اختتام الدورة السبعين إلى يوم الثلاثاء، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر؟

تقرر ذلك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الأعضاء بأن الجلسة العامة الختامية للدورة السبعين ستعقد في الساعة ١٥/٠٠ من يوم الثلاثاء، الموافق ١٣ أيلول/سبتمبر في القاعة. وعقب ذلك مباشرة، ستقوم الجمعية العامة بافتتاح الدورة الحادية والسبعين، وستعقد الجلسة الأولى للدورة الحادية والسبعين.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، للتمكين من السير السلس للجلستين، ستجرى ترتيبات الجلوس للوفود في قاعة الجمعية العامة للدورة الحادية والسبعين اعتبارا من الساعة ١٥/٠٠. لذلك، سيشغل وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات المقعد الأول في قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.